

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٢٢

الجمعة، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي (كوت ديفوار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

دعوني كذلك أنقل اليكم امتناننا لسلفكم الواسع الاطلاع، السفير صمويل أنسانالي ممثل غيانا، على الطريقة البارعة التي أدار بها مناقشات الدورة الماضية.

إن أميننا العام المقتدر والموقر، سعادة السيد بطرس بطرس غالي، يستحق ثناء خاصا لالتزامه الحازم بمبادئ الأمم المتحدة، ولجهوده التي لا تكل في مجال تعزيز السلم العالمي والأمن الدولي والكرامة الإنسانية. إننا مسرورون على وجه الخصوص باهتمامه البالغ ومشاركته بالسعي من أجل تحقيق السلم الدائم في ليبيريا.

وإذ نقرب من منتصف العقد الأخير من الألف سنة الحالية، يشجعنا أن نرى العالم مستمرا في إحراز التقدم الثابت الخطوات في مجال الانتقال من سنوات المواجهة الأيديولوجية إلى الالتقاء حول التكافل العالمي.

ومن مظاهر هذا الوضع المتغير الاستفادة المتنامية من النهج الإجماعي حيال التصدي للمساائل الملتهبة في جدول الأعمال الدولي مثل حقوق الإنسان والسكان والبيئة، وفي هذا الصدد، نرحب بالنتائج التي أسفر عنها المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، المعقود في القاهرة، ونتطلع إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي سيعقد في كوبنهاغن، الدانمرك، في عام ١٩٩٥، والذي سينظر في المسائل الأساسية المتعلقة بتخفيف حدة الفقر والحد من انتشاره.

خطاب السيد ديفيد كبوماكبور، رئيس مجلس الدولة للحكومة الانتقالية الوطنية لجمهورية ليبيريا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ستستمع الجمعية العامة أولا إلى خطاب من رئيس مجلس الدولة للحكومة الانتقالية الوطنية لجمهورية ليبيريا.

اصطحب السيد ديفيد كبوماكبور، رئيس مجلس الدولة للحكومة الانتقالية الوطنية لجمهورية ليبيريا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أتشرف بالترحيب في الأمم المتحدة برئيس مجلس الدولة للحكومة الانتقالية الوطنية لجمهورية ليبيريا، فخامة البروفيسور ديفيد كبوماكبور، وبدعوته ألى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس كبوماكبور (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أشارك الآخرين الذين تكلموا قبلي في تهنتكم على انتخابكم لادارة مناقشات الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وإذ تضطلعون بهذه المسؤولية الرسمية الحافلة بالتحديات، نؤكد لكم تعاون الوفد الليبري وتأييده الكاملين.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

وهناك ظاهرة مزعجة مقترنة بهذه الصراعات ونعني بها الجنود الأطفال. فالأطفال يجندون ويلقنون فن القتل والتشويه والابادة الجماعية ويدربون عليه، مما يحرم البلد المعني من جيل بأكمله من موارده البشرية. ويصدق هذا بوجه خاص على بلدي ليبيريا، حيث يشكل الأطفال الغالبية العظمى من المحاربين البالغ عددهم ٦٠ ٠٠٠ في حين أن هؤلاء الأطفال لم ينهوا بعد مرحلة دراستهم الابتدائية. ويجب أن يتوقف التجنيد الإلزامي لأطفالنا - لبنة المستقبل - لأنه يمثل انتهاكا لاتفاقية حقوق الطفل. ولذلك، ينبغي ألا ندعن لأي عمل يسفر عن اقرار الاستيلاء على السلطة عن طريق استخدام القوة أو تشجيع الحلول الرامية إلى استرضاء قادة الحرب على حساب معظم السكان غير المسلحين.

وقد شهد العالم، خلال السنوات الأربع الماضية، حركة قوية تهدف إلى الديمقراطية وإضفاء الطابع الديمقراطي. وقد نجم عن هذه الحركة الاكتساح التام لبعض أقوى النظم الشمولية، من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق إلى أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا.

ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يظهر عزمه على دعم هذه الحركة حتى تتحقق الطموحات الديمقراطية لجميع الشعوب في أنحاء العالم كافة. وسوف يحق توجيه الاتهام إلى زعامة العالم الحالية إذا اكتفت بمجرد مشاهدة هذه البلدان وهي تشترك في صراعات، ربما تكون شرارة إضفاء الطابع الديمقراطي قد أشعلتها بادئ ذي بدء.

ونود في ضوء هذه المعلومات الأساسية أن نستعرض بإيجاز عملية السلم الليبرية.

وفي البداية، أود تسجيل امتنان الشعب الليبيري العميق للرجال الشجعان من فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الذين أحبطوا محاولة الانقلاب الفاشلة في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ومنذ سنة ١٩٩٠، وفرت تضحياتهم المجردة من الأغراض غطاء أمنيا في أجزاء من ليبيريا، مما أتاح لنا العمل في سبيل تحقيق السلم في بلدنا.

وجدير بالذكر أن الحالة الليبرية تفجرت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ إلى صراع مسلح، بهدف ظاهره

وتوسيع نطاق العمالة المنتجة وتعزيز التكامل الاجتماعي.

ولقد كان للانتقل السلمي من نظام الفصل العنصري إلى حكم الأغلبية في جنوب إفريقيا مغزى بالغ الأهمية لإفريقيا. ونحن نرحب ترحيبا حارا بجمهورية جنوب إفريقيا الجديدة في رحاب هذه الهيئة العالمية، ونتطلع إلى المساهمات الايجابية التي تستطيع أن تقدمها، بل من المؤكد أن تقدمها، من أجل تحقيق الغايات السامية للأمم المتحدة.

إن هذه التطورات الايجابية التي طرأت على النظام الدولي تحجبها في بعض الأحيان ومضات من الصراعات العرقية في شتى أنحاء العالم. وإن الأوضاع في البوسنة ورواندا والصومال، وفي بلادي ليبيريا، ضمن بلدان أخرى، تبدو عسيرة. ذلك أن الوحشية والتدمير اللذين أطلقت عقابلهما تلك الصراعات تميل في أغلب الأحيان إلى أن تقهر إرادة المجتمع الدولي، وتجعل عملية حفظ السلم الشغل الشاغل للأمم المتحدة، وللمنظمات الإقليمية أيضا، بدرجة متزايدة. فالموارد الاقتصادية والبشرية التي يمكن في غير هذه الظروف تسخيرها لتحسين الظروف الإنسانية باتت تنفق على الأنشطة الرامية إلى حفظ السلم.

ويتسم بعض هذه الصراعات داخل الدول بتعدد شديد لدرجة اضطراب واضعي السياسة إلى مناقشة وجهات النظر المؤيدة والمعارضة لعمليات حفظ السلم أو صنع السلم عندما يكون الموضوع الرئيسي هو المحافظة على الأرواح، خاصة في الحالات التي تنعدم فيها سلطة الحكم الشرعية.

وينتج عن ذلك أن يكون رد فعل المجتمع الدولي أحيانا اللجوء إلى ما يمكن تشبيهه بالحلول الناقصة. ودون تعمد تتغاضى المحاولات الرامية في أحيان كثيرة إلى حل بعض هذه الصراعات عن عناد وتمرد قادة الحرب، وهم المسؤولون بصفة رئيسية عما تعانيه شعوبهم من المعاناة والحرمان اللذين لا نظير لهما. وتهيئ هذه الصراعات أيضا فرصا مربحة لتجار الأسلحة وللمؤيدين الدوليين لقادة الحرب.

ادعت أن هدفها الوحيد هو تحرير الشعب الليبري من الجبهة.

وإذ يستعر القتال بين الفصائل المسلحة، قررت الأمم المتحدة بالاتفاق مع الجماعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا ومنظمة الوحدة الإفريقية عقد مؤتمر السلم بين أطراف الصراع في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٩٣، وشهدت الاجتماع الجبهة الوطنية القومية لليبريا وحركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية والحكومة المؤقتة للوحدة الوطنية. وشمل وفد الحكومة المؤقتة ممثلي القوات المسلحة الليبرية.

وترأس الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة الاجتماع الذي حضره أحد ممثلي منظمة الوحدة الإفريقية البارزين والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا والقائد الميداني لفريق المراقبين العسكريين التابع للاكوواس.

إن الإطار الذي اتفق عليه في جنيف أبرم رسمياً ووقعته الأطراف في كوتونو، جمهورية بنن، في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣. والمبدأ الغالب في اتفاق كوتونو هو تحقيق نزع السلاح وتسريح جنود الفصائل المتحاربة التي وافقت على أن تتخلى عن أسلحتها مقابل الاشتراك في تشكيل حكومة جديدة.

وينص اتفاق كوتونو على إنشاء الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية برئاسة مجلس تنفيذي للدولة مكون من خمسة أفراد، وجمعية تشريعية انتقالية مكونة من ٣٥ عضواً، وإعادة تشكيل المحكمة العليا واللجنة المخصصة للانتخابات. وكان من المفروض أن يتكون كل من هذه الأجهزة من مرشحين يمثلون أطراف الاتفاق. وقد وزعت مناصب الحكومة بالتشاور مع الأطراف.

وقد أعطى للحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية ولاية بسط سلطتها على أنحاء البلاد كافة، وإعادة اللاجئين من الخارج وإعادة توطينهم، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في غضون ستة أشهر.

وكان من المفروض أن يجرى نزع السلاح في آن واحد مع تنصيب الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية، ووافقت الفصائل المسلحة على التعاون مع الفريق الموسع لرصد وقف إطلاق النار التابع للاتحاد

تخليص البلد من الدكتاتورية العسكرية. غير أن الصراع قد انقسم، بحلول منتصف سنة ١٩٩٠، إلى صراع ثلاثي الاتجاهات للاستحواذ على السلطة. وتحللت آلية الدولة.

ولم يبد أن أحداً من الفصائل المسلحة المشتبكة في الصراع قادر على إحراز نصر حاسم وإقامة سلطة شرعية. وفي أعقاب هذا المأزق المهلك تدخلت الجماعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا (إكوواس)، عارضة خطة سلم ذات اتجاهين: إيفاد قوة لرصد السلم إلى ليبريا بغرض توفير الأمن للبلد، في حين يعيد أهالي ليبريا أنفسهم إقامة إدارة مدنية داخلية لإعداد البلد لانتخابات ديمقراطية.

ووصل فريق المراقبين العسكريين المعنيين برصد السلم التابع لمنظمة إكوواس إلى ليبريا في آب/أغسطس ١٩٩٠. وعقد مؤتمر عموم ليبريا في بانجول، بغامبيا، في الشهر ذاته وانتخب الحكومة المؤقتة للاتحاد الوطني. وبناء على إصرار من جانب الجبهة الوطنية القومية لليبريا، عقد مؤتمر ثانٍ لعموم ليبريا في مونروfia في سنة ١٩٩١، وقد أيد المؤتمر الحكومة المؤقتة. ولسوء الطالع فإن الجبهة المذكورة التي أصرت على عقد المؤتمر كشرط مسبق للسلم، انسحبت منه خلال المداولات.

وعقدت عدة اجتماعات أخرى للفصائل المتحاربة في بانجول وفريتاون وداكار وباماكو ولوميه وباموسوكرو وجنيف، سعياً وراء السلم مع الفصائل المسلحة. وبنجاح ملحوظ أمكن لخطة السلم للجماعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا، جنباً إلى جنب مع حكومة مدنية مؤقتة لليبريا وفريق رصد السلم التابع للجماعة المذكورة أعلاه، استعادة قدر ما من الاستقرار ووفرت شكلاً من أشكال القانون والنظام في البلد لفترة عامين.

وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، شنت الجبهة الوطنية القومية لليبريا هجوماً، غير مسبوق باستفزاز، على فريق المراقبين العسكريين التابع للاكوواس وعلى أهالي مونروfia فيما عرف "بعملية الاضطبوط". وأدى رفض الجبهة المذكورة أعلاه للامتنثال الكامل لاتفاق ياموسوكرو إلى نشوء فريق مسلح جديد وهو حركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية، التي

عناد الفصائل المتحاربة بشأن نزع السلاح وعجزها عن التعاون مع الحكومة الانتقالية الوطنية المؤقتة والفريق الموسع لرصد وقف إطلاق النار وبعثة مراقبي الأمم المتحدة، فيما يتعلق بتنفيذ مسؤوليات كل منها وواجباتها بموجب اتفاق كوتونو.

لذلك قرر شعب ليبيريا أنه يجب عليه أن يشارك في كسر الجمود في عملية السلم، وأنه سيعمد إلى ذلك. ولذلك عقد الشعب منذ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤ المؤتمر الوطني الليبيري بحضور ممثلين من كل مناحي الحياة، بما في ذلك ١٣ قسما فرعيا سياسيا للبلاد، وأحزاب سياسية، وجماعات مصالح، ومنظمات مهنية، ومنظمات اجتماعية ودينية، ونقابات عمالية، وجماعات طلابية وشبابية، ومنظمات نسائية.

وقد جاهد منظمو لاشراك الفصائل المتحاربة، وشجعوها على المشاركة. وقد قام بمخاطبة المؤتمر كل من الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، السيد تريفور غوردون - سوميرز؛ ورئيس الولايات المتحدة السابق جيمي كارتر، والشخصية البارزة لمنظمة الوحدة الأفريقية، فضيلة الدكتور كنعان بانانا. كما أن الجنرال ارنولد كوانيو أول قائد ميداني للفريق الموسع لرصد وقف إطلاق النار، والممثل الخاص لرئيس الاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا، والأمين التنفيذي للاتحاد د. إدوارد بنجامين، خاطبا المؤتمر وأعربا عن تأييدهما له.

وتضمن جدول أعمال المؤتمر نزع السلاح وتسريح الجنود، وشكل الحكم والانتخابات. وقد توافق رأي المؤتمر على أن المشكلة الأساسية للصراع الليبيري ليست شكل الحكم وإنما بالأحرى رفض الجماعات المسلحة لنزع سلاحها وتسريح أفرادها. لذلك طالب المؤتمر بفرض جزاءات قوية وفعالة على الجماعات المسلحة والفصائل المتحاربة التي تقصر عن التعاون في عملية نزع السلاح.

وفيما يتعلق بشكل الحكم، أشار المؤتمر إلى أنه ينبغي تمديد ولاية الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية وتدعيم مجلس الدولة حتى يقودا البلاد نحو الانتخابات الديمقراطية الحرة والنزيهة. إننا ننظر أيضا إلى المؤتمر الوطني الليبيري بوصفه تجسيدا للطموحات الديمقراطية للشعب الليبيري ومعارضته للاستحواذ على السلطة بالقوة. لقد فقد الليبريون وأبناء غرب أفريقيا

الاقتصادي لدول غربي أفريقيا من أجل نزع السلاح تحت إشراف بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا.

وقد تولت الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية السلطة في ٧ آذار/مارس ١٩٩٤، وأعطى الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة تأكيدات بأن نزع السلاح سيبدأ في نفس الوقت. كما طمأن شعب ليبيريا بأن الفصائل المسلحة ستمثل تماما لأحكام اتفاق كوتونو. وبعد تنصيب الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية لم تتواكب الجوانب العسكرية لعملية السلم مع الجوانب السياسية على النحو المتوخى في الاتفاق. وعلاوة على ذلك، أن وصول القوات الإضافية من تنزانيا وأوغندا إلى ليبيريا استغرق ستة أشهر. ولم يتم وزع قوات الفريق الموسع لرصد وقف إطلاق النار بتاتا ولم يتم نزع سلاح الفصائل المتحاربة التي لا تزال تعتقد بالتوصل إلى السلطة السياسية بقوة السلاح أو، بشكل أدق، عن طريق ماسورة البندقية.

وبالتالي، حدث تكاثر للمجموعات المسلحة. وهناك الآن فصيلان تابعان للحركة الليبرية المتحدة من أجل ليبيريا ديمقراطية وفصيلان تابعان للجبهة الوطنية القومية لليبيريا. وهناك أيضا مجلس السلم الليبيري وقوة دفاع لوفيا. وقد انضم كل فصيل من الفصيلين المنفصلين عن الحركة الليبرية المتحدة والجبهة الوطنية القومية، جنبا إلى جنب مع مجلس السلم وقوة الدفاع، إلى ائتلاف للقوات لمقاتلة فرع الجبهة الوطنية القومية لليبيريا الذي يقوده السيد تشارلز تايلور. وبينما أتكلم اليكم، تستعر المعركة في وسط ليبيريا. ومن عواقب هذه الحالة الهجرة الجماعية الحاشدة للمواطنين المذعورين الذين تعين عليهم أن يلتمسوا اللجوء والملاذ في البلدان المجاورة، وازدياد الاحتياجات الإنسانية للبلاد.

وأتطرق الآن إلى المؤتمر الوطني الليبيري. فباعت من إدراك المستنقع الراهن في البلاد والاتجاه غير المتعاون الذي تتخذه الفصائل المتحاربة إزاء الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية، عقد اجتماع استشاري للمواطنين في مونروفيا في الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٤. وفي هذا الاجتماع، انتهى شعب ليبيريا إلى أن مصير البلاد على مدى السنوات الأربع الماضية كانت تمليه إلى حد كبير الفصائل المتحاربة، وأنهم، أي المواطنين، كانوا مهمشين. وخلص الشعب أيضا إلى أن الجمود القائم في عملية السلم نتج عن

الانتقالية الليبرية تحفظه على الاتفاق مع حكومة غانا قبل العودة إلى ليبيريا.

لقد سبب اتفاق اكوسومبو احتجاجا عنيفا وسخطا واسع النطاق في ليبيريا. ونظر إليه باعتباره محاولة أخرى لتهدة زعماء الفصائل المسلحة الذين تسبب موقضهم المتشدد في إطالة أمد الصراع، وتسبب في وفاة الكثير من مواطني ليبيريا وجلب الكثير من المعاناة والتدمير لشعبنا.

لذا، رفضت حكومة ليبيريا اتفاق اكوسومبو لعدد من الأسباب. أولا، لأنه يسعى إلى تحويل القوات المسلحة لليبيريا، الجيش الدستوري، إلى فصيل متحارب. ثانيا، أخفق الاتفاق في أن يعالج على نحو كاف المشاكل السياسية: نزاع السلاح وتسريح الفصائل المتحاربة - وهي العقبة المعرقلة الوحيدة البالغة الأهمية في عملية السلم. ثالثا، الفرضية التي يقوم على أساسها اتفاق اكوسومبو فرضية خاطئة من أساسها. فهو يمنح السلطة والنفوذ للزعماء المسلحين وهم من موافقهم ومصادقيتهم وقواهم داخل فصائلهم نفسها موضع تشكك. كما أخفق الاتفاق أيضا في الاعتراف بالمواقف العسكرية المتغيرة للزعماء الفصائل في الميدان. فعلى سبيل المثال، لم يتمكن السيد تشارلز تايلور، من القوات الوطنية الأهلية لليبيريا، من العودة إلى مقره الرئيسي في غبارنغا، أو استرجاعه، منذ مغادرته لاجتماع غانا، لأن الفصائل المتنافسة قد طردت قواته. وبعد بضعة أيام من عودة الجنرال هيزكيا هويين من غانا جرت محاولة انقلاب وتمرد في صفوف جيشه وتعين عليه التماس الملجأ من مقر فريق المراقبة العسكري للاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا (اكوواس)، وما زالت حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا التي يرأسها الحاج كروما منشقة.

ويسرنا أن نلاحظ أن رئيس غانا وهو الرئيس الحالي "لاكوواس" فخامة جيرري رادلينغس سرعان ما استجاب - كدليل على إخلاصه والتزامه بإيجاد حل عادل ودائم للأزمة الليبرية - للشواغل التي أثارها شعب ليبيريا حول اتفاق اكوسومبو. وفي غضون أيام من توقيع الاتفاق أوفد وفدا إلى ليبيريا لإجراء مشاورات بشأن الاتفاق. ومنذ ذلك الحين عقد اجتماعا استشاريا ذا قاعدة أوسع في أكرا. ومازالت

الآخرون الكثير جدا من الوقت والطاقة والموارد والأرواح حتى يرضوا حاليا بحل أقل من أن يكون مشرفا وعادلا ودائما.

وأنتقل بعد ذلك إلى اتفاق اكوسومبو. كان المؤتمر الوطني الليبري قد اكتسب زخما وكان في ذروة مناقشته بشأن المشاكل الأساسية لنزع السلاح وشكل الحكم والانتخابات عندما اضطلع صاحب السعادة الرئيس جيرري رولنغز رئيس جمهورية غانا ورئيس الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا، جنبا إلى جنب مع الممثل الخاص للأمين العام، بمبادرة جديدة لحل المأزق القائم في عملية السلم. وعقد اجتماع لزعيمي فصليين متحاربين هما السيد تشارلز تايلور من الجبهة الوطنية القومية الليبرية والفتنات جنرال الحاجي س. ج. كروماه من الحركة الوطنية المتحدة من أجل ليبيريا ديمقراطية بالإضافة إلى رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة لليبيريا للفتنات جنرال ج. هيزيكياه بويين، في اكوسومبو بغانا. كما حضر الاجتماع الشخصية البارزة لمنظمة الوحدة الافريقية د. كنعان بانانا. وقد استبعد وفد الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرتي من المداولات التي جرت في اكوسومبو ما عدا الجنرال بويين.

وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، قام الجنرال بويين، رئيس أركان حرب القوات المسلحة الليبرية دون تفويض بتوقيع اتفاق اكوسومبو، مع زعمي الفصيلين المتصارعين: تشارلز تايلور والحاج كروما. ولم يتناول الاتفاق على نحو كاف مسألة نزاع السلاح، لكن بدلا من ذلك دعا إلى إعادة تشكيل مجلس الدولة للحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية، حيث سيسمح للفصيلين المسلحين بأن يرشح كل منهما ممثلا عنه؛ والجنرال بويين الذي أختير دون مشاورات سيمثل القوات المسلحة الليبرية، وهي الجيش الدستوري لليبيريا.

وسيرشح المؤتمر الوطني الليبري الحالي مدنيا واحدا. وستشاور الجبهة الوطنية الأهلية لليبيريا وحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا لترشيح العضو الخامس في المجلس. وستكون مدة ولاية الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية ١٦ شهرا، ومن المقرر إجراء انتخابات عامة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وستنصب الحكومة المنتخبة حديثا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وقد سجل وفد الحكومة الوطنية

قرن تقريبا، ما زال يمكنها استجماع الشجاعة والإرادة للاستجابة لمطالب السلم والديمقراطية والتنمية للحقبة العالمية التي يبرز فجرها حقا ونحن نقترّب من القرن الحادي والعشرين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس مجلس الدولة للحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية على البيان الذي أدلى به تـوا.

اصطحب السيد ديفيد كبوماكبور، رئيس مجلس الدولة للحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال المناقشة العامة (تابع)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم الأول وزير الشؤون الخارجية والتعاون في توغو، صاحب السعادة السيد بومبيرا ألاسونوما.

السيد ألاسونوما (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إنكم، سيدي، أكثر من أي شخص آخر، تدركون علاقات التعاون الممتازة والراسخة وعلاقات الصداقة والأخوة التي قامت طيلة سنوات عديدة حتى الآن بين بلدكم، كوت ديفوار، وتوغو. ولذلك ترحب بلادي بشعور عميق بالفرح والاعتزاز الكبير بانتخابكم الذي أجمع عليه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين.

ولذلك أود، بالنيابة عن حكومة توغو، وباسم وفد بلادي، وبحكم منصب، أن أهنئكم خالص التهئة على هذا التقدير الذي حظيتم به أنتم وبلدكم الشقيق كوت ديفوار.

ويؤكد لكم وفد توغو، وأنا شخصا، على دعمنا لكم. ونحن على اقتناع بأن كفاءتكم وخبرتكم الطويلة في الشؤون الدولية ستكونان فاتحة خير لنجاح أعمالكم.

أود أن أنتهز هذه المناسبة لأهنئ سلفكم، سعادة السيد صمويل أنسانالي، الممثل الدائم لغيانا، الذي أدار

المشاورات الخاصة بهذا الاتفاق مستمرة في هذا الصدد.

ان عملية السلم الليبرية تمر الآن بمرحلة حرجية. ورد الفعل على اتفاق اكوسومبو وتجدد اندلاع الأعمال القتالية في وسط ليبريا بين الفصائل المسلحة قد يؤديان البعض إلى أن يستخلص أن الليبرية ليسوا بسياسة على استعداد للسلم لكن الأمر ليس كذلك. إننا على استعداد للسلم، ونؤمن بأن السلم يمكن أن يكون قاب قوسين أو أدنى في نهاية المطاف، إذا ما توفر المزيج الصحيح للمبادرات. والأحداث الأخيرة في البلد، بما فيها محاولة الانقلاب الفاشلة التي قامت بها عناصر متمردة من قوات ليبريا المسلحة وتجدد الأعمال القتالية بين الفصائل المتحاربة تؤكد من جديد الحاجة إلى اتخاذ إجراء فعّال في سبيل نزع السلاح وتسريح الفصائل المتحاربة.

وسأكون مقصرا لو لم أقل إن شعب ليبريا ممتن غاية الامتنان للأمم المتحدة والاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا (أكوواس) ومنظمة الوحدة الافريقية والمنظمات غير الحكومية ووكالات الغوث والمجتمع الدولي بأسره، التي قدمت تضحيات تجل عن الوصف وأسهمت في السعي لتحقيق السلم في ليبريا. وفي ضوء هذا، أود أن أناشد المجتمع العالمي أن يقدم مزيدا من الدعم لعمل فريق الرقابة العسكرية (اكوصوغ) التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا وذلك بمده بسوقيات وموارد اضافية لتمكينه من أن ينقذ ولايته على نحو فعّال بموجب اتفاق كوتونو.

تقدم هايتي مثالا يبعث على الأمل على ما يمكن انجازه عندما يواصل المجتمع الدولي السير على درب المساعدة في إيجاد حل سلمي للصراعات داخل الدول. وفي الواقع، في الوقت الذي لا توجد فيه نفس مجموعة المتغيرات التي أثرت على اتخاذ الأمم المتحدة لإجراء أكثر شدة في هايتي، في ليبريا، فإن شعب ليبريا يستصرخ العالم، ولاسيما البلدان التي أسبغت عليها ديمقراطية أفضل وتستفيد على نحو مستمر بمزايا الديمقراطية، أن يتخذ موقفا خلقيا رفيعا وأن يقدم صوته القوي وموارده لإنهاء المعاناة والبؤس الإنسانيين في ليبريا.

لذا، فإنني على ثقة من أن الأمم المتحدة التي سعت جاهدة إلى تنفيذ أحكام ميثاقها على مر نصف

أرواح الذين أنشأوا، قبل ٥٠ سنة، منظمنا العالمية التي كان من بين أهدافها هدف منع الصراعات من أجل إحلال السلام بين الأمم ورفاه الشعوب. إن تنفيذ التوصيات الهامة الواردة في تقرير الأمين العام، خطة للسلام، ينبغي، تحقيقا لهذا الهدف، أن يهدفنا لتركيز أعمالنا، على سبيل الاستعجال، على التدابير الوقائية وإرساء أسس ثابتة تقوم عليها التنمية المتسقة للمجتمع وبغاية حل مشاكله من خلال تطوير آليات مرنة وصحيحة في إطار الإصلاحات الجارية الآن.

وهناك أسباب واضحة للشعوب بالتفاؤل عندما نرى أعداء الأمس قد أصبحوا حلفاء اليوم، يسعون لإيجاد حلول سلمية ذات نفع متبادل من أجل حل المشاكل الدولية القائمة اليوم. ولذلك فإن لدينا من الأسباب ما يكفي لأن نؤمن بمستقبل منظمنا. إن التخطيط للمستقبل بدلا من انتظار جرف تيار الأحداث لنا ينبغي أن يكون كلمة السر لأمننا.

وعلى الصعيد الداخلي، اضطلعت بلادي بالسير على درب الديمقراطية التي تقوم على نظام متعدد الأحزاب بصورة شاملة ومسؤولة من أجل إنشاء دولة تقوم على القانون واحترام الفرد.

عقب اعتماد دستور جديد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، أجريت انتخابات رئاسية وتشريعية في آب/أغسطس ١٩٩٣ وفي شباط/فبراير ١٩٩٤ على التوالي، وأدت إلى إنشاء حكومة اتحاد وطني في ٢٥ أيار/مايو يستهدف برنامج عملها أساسا بناء توغو جديدة وديمقراطية وحررة وتشكيل الوحدة الوطنية والمصالحة الشعبية، وحشد هذا الشعب حول دولته وقيمتها وعلمها في ظل السلم والانسجام المكتسب مرة أخرى وبناء الاقتصاد الذي دمر تحت وطأة آثار طائفة من العوامل الوطنية والدولية.

وهذا كله لا يمكن تحقيقه بطبيعة الحال خلال بضعة أشهر فقط؛ والتغلب على مشاعر الاستياء ومصالحة أعداء الماضي، وإقامة دولة القانون التي يتطلع إليها الجميع، وبناء الثقة وإرساء الأسس لاقتصاد قوي ومزدهر تستغرق وقتا.

وبالرغم من انتهاء الحرب الباردة، نرى الفوضى تحجب باستمرار المشهد الطبيعي السياسي. فالحالة السائدة الآن في افريقيا بالكاد تبعث على التشجيع.

بفعالية وبراعة مداولات الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. ونتوجه بالتهاني أيضا للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، الذي كرس نفسه للمثل النبيلة لهذه المنظمة التي ننتمي إليها جميعا. وإننا نؤكد له مجددا التأييد التام لوفد توغو.

لقد عادت جنوب افريقيا من رحلة طويلة. ورأينا في نهاية المطاف موت الفصل العنصري. وبلادي تعزز بإسهامها في قلب ذلك النظام البغيض. لقد أيدت توغو على الدوام التطلعات المشروعة للشعوب المقهورة في أنحاء العالم، إلا أنها أيدت بصورة خاصة تطلعات الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا، وهي الأغلبية التي دامت مدة طويلة حقوقها الأساسية، بل دامت أبسط حقوقها. ولذلك، فإن بلادي، إذ تعترف والبهجة العارمة تغمرها بشجاعة وتضاهي وتضحية شعب جنوب افريقيا، لترحب بعودة ذلك البلد الشقيق إلى الأمم المتحدة، هذا البلد الذي أصبح الآن حرا وملتزمًا مع جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة بخوض المعركة التي لا بد منها من أجل الديمقراطية والاستقلال التام للشعوب الأخرى.

وفي عام ١٩٩٥، ستحتفل منظمنا بالذكرى السنوية الخمسين. فهناك حقبة جديدة من الأمل تنتظر أمننا.

ومما يؤسف له أن حقبة الأمل هذه تتضمن الشعور بالقلق والانزعاج إزاء الإفقار المتزايد للدول الأفقر، والقلق أيضا إزاء عالم تدمره باستمرار الصراعات وجميع أنواع الصعوبات. إن فترة الاضطراب التي نعيشها تضع منظمنا بمواجهة تحدٍ يتمثل في فهم جميع التغيرات الكبرى التي تجري وإيجاد حلول سريعة للعديد من المشكلات التي تواجه كوكبنا.

ولذلك من الملح إعادة تحديد المبادئ التوجيهية العريضة للمنظمة على أساس فلسفة انسانية أكبر على المستوى العالمي، وذلك حتى يتمكن الإنسان من استعادة القوة على الممارسة الفضلى لحريته، والتمتع الكامل بها، واحترام قوانين الطبيعة وإطراح الأنانية وغلاظة القلب. ويجب على المرء أيضا أن يرسى أسسا جديدة للتعاون من أجل مساعدة الأمم المتحدة ليس فقط على استئصال الآثار المترتبة على الحرب الباردة، ولكن أيضا لحل مشكلات اليوم والغد. وهذه هي الطريقة الوحيدة للاستجابة لتوقعات شعوبنا واحترام

وإذ تشعر حكومة توغو بالاغتياب إزاء التطور الإيجابي الأخير في الوضع السياسي والاجتماعي في بوروندي، فإنها تدعو القادة الجدد إلى بذل كل جهد ممكن في سبيل ضمان استعادة السلم بشكل نهائي في ذلك البلد.

وتؤيد توغو دون تحفظ جهود الأمين العام ومجلس الأمن الرامية إلى إحلال السلم في موزامبيق. وهي تدعو جميع الأطراف إلى الالتزام التام بقبول واحترام نتائج الانتخابات العامة المقبلة.

وإذ تواجه افريقيا هذه الحالة من الصراعات المسلحة والتوترات وانعدام الأمن، فإنه يتعين عليها أن تتحمل مسؤولياتها. فبجهودها هي سيكون بوسع القارة الافريقية أن تتغلب على الصعوبات التي تصادفها اليوم. وهذا هو المغزى المستشف من المقترح الذي طرحه الجنرال غناسينمغبي اياديما، رئيس جمهورية توغو، في قمة تونس التي عقدتها منظمة الوحدة الافريقية في حزيران/يونيه ١٩٩٤، عندما دعا إلى إنشاء قوة سلام افريقية تكون مهمتها ضمان السلم حيثما يتعرض للخطر، وذلك بالعمل كقوة حاجزة تفصل بين المتحاربين وتيسر الحل التفاوضي للصراعات. ومما يسعد وقد توغو أن هذه الفكرة أثارت قدرا كبيرا من الاهتمام لدى بعض الدول الكبرى المستعدة لتقديم دعم سوقي لهذه القوة الحاجزة.

إن التطورات الايجابية التي لا مثيل لها في عملية السلم في الشرق الأوسط على مدة الإثنى عشر شهرا الأخيرة، المتمثلة في الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وفي اللقاء التاريخي الذي تم بين جلالة الملك حسين عاهل المملكة الأردنية الهاشمية ورئيس وزراء اسرائيل اسحق رابين في واشنطن العاصمة يوم ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤ تفتح أمامنا آفاقا مفعمة بالأمل. وهذه التطورات المشجعة خطوات هامة في اتجاه السلم. وهي تبين بوضوح أن تسوية المنازعات بشكل فعّال لا يمكن أن تتحقق إلا بالوسائل السلمية، وأن الإرادة السياسية الوطيدة العزم هي وحدها التي يمكن أن تساعد في بناء مجتمع ينعم بالسلم.

وفي اتفاق تام مع منظمي هذه اللقاءات والأطراف الرئيسية الفاعلة فيها، يطلب بلدي إلى الأمم المتحدة وجميع حكومات المنطقة، ولا سيما القادة الاسرائيليين

فالقارة، بعد أن همشت، لا توظف إلا عيون أكثر المراقبين اهتماما، عندما يسمعون صرخات الوجع والموت يرن صداها عبر الجبال والوديان. فحالات رواندا وانغولا وليبيريا والصومال وموزامبيق تكفي لأن ترسم صورة هذه الحقيقة المرة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سينيلولي (فيجي).

وتبين هزيمة نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا والأحداث الأساسية في رواندا طرفي النقيض في التطور الحادث في القارة الأفريقية والذي يتسم بالتباين بين الأمل واليأس وبين التقدم والدمار. ففي حين تمثل جنوب افريقيا الأمل على ما يبدو في الوقت الحالي فإن رواندا، على عكس ذلك، تمثل الوجه الآخر لأفريقيا المقطوعة الأوصال والتي يعصف بها الخراب.

وتناشد توغو حكومة أنغولا والاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا (يونيتا) أن يبديا حسن النية والمرونة اللازمين إذا ما أريد تحقيق تسوية سريعة وشاملة لهذه المسألة في إطار محادثات لوساكا.

وفي ليبيريا لم يحدث حتى الآن نزاع سلاح الفصائل على الرغم من وجود عدد من الاتفاقات في هذا الشأن، كما أن الانتخابات العامة التي كان يؤمل في إجرائها أصبحت تبدو مجرد سراب. فلنأمل في أن يجد حسن النية طريقه إلى قلوب الأطراف المعنية حتى يمكن لهذا البلد الشقيق أن يستعيد مزايا المصالحة ويشق طريقه مرة أخرى إلى التنمية.

وبالنسبة للصومال، تناشد توغو المجتمع الدولي ألا يصيبه الإغواء والملل ويتخلى عن ذلك البلد. لهذا ندعو أطراف الصراع إلى أن تمتنع عن المساهمة في تشبيط الهمم وأن تستأنف الحوار الحقيقي الذي يستهدف إقامة مؤسسات وطنية موثوق بها بسرعة.

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، يؤيد وفد بلدي تقرير الأمين العام بشأن هذه القضية، ويحث كل الأطراف على التعاون الكامل مع الأمم المتحدة للتأكد من أن الاستفتاء بشأن تقرير المصير المقرر أن يجري في شباط/فبراير ١٩٩٥ لغرض تقرير مستقبل هذا الإقليم وشعبه سينظم بالفعل.

للعمل تحت راية الأمم المتحدة في إطار عمليات حفظ السلام.

إن توغو ملتزمة التزاما عميقا بالسلم وبمبدأ نزع السلاح العام والكامل، لتبتهج بالتطورات الإيجابية العديدة التي حدثت في هذا الميدان طوال الشهور الأخيرة. بيد أننا ما زلنا نشعر بقلق إزاء التزايد المستمر لانتشار الأسلحة التقليدية. فالعمليات الضخمة لنقل تلك الأسلحة على الصعيد الدولي تعرض للخطر الجسم نجاح عملية نزع السلاح العام الفعّال. لقد أصبح من الملح تعزيز دور وقدرة مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلم ونزع السلاح على العمل، فهي الآن ذات بنىات ضعيفة تنقصها الموارد المادية والبشرية التي تحتاج إليها للعمل على نحو صحيح ولتحقيق النتائج التي يتوقعها المجتمع الدولي منها.

إن الحالة المثيرة للإنزعاج بشكل خاص، حالة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا، الذي يشرف بلدي أن يكون مقرا له، دليل واضح على هذا، وينبغي أن تدرس بعناية. لأن من المفارقات أنه بينما تقع القارة الأفريقية فريسة لحروب أهلية عنيفة مستمرة، تهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين، فإن المركز، الذي كان يمكن للأمم المتحدة أن تستخدمه للإسهام في السعي إلى إيجاد حلول صحيحة لتلك الصراعات مستبعد من العمل، سواء عن عمد أو بحكم الظروف، ووجوده متجاهل تقريبا.

فيما يتعلق بالمشكلة النووية على شبه الجزيرة الكورية، يرحب وفد بلادي بالاتفاق الذي توصل إليه مؤخرا بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية. كما يرحب أيضا بالاستعداد الذي أعربت عنه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للامتثال إلى أحكام معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. وتوغو ترى في هذا الموقف الشجاع الذي اتخذته الجانب الكوري الشمالي دليلا واضحا على تصميمه على حفظ السلام في المنطقة.

إن الاقتصاد العالمي لا يزال يتسم باتجاهات نحو الركود والفوارق المتزايدة بين الشمال والجنوب.

وبينما نستعد للدخول في الألف عام الثالثة، ينبغي أن يكون القضاء على الفقر أحد أهداف منظمنا الرئيسية. وفي هذا السياق، يكتسي مؤتمر القمة المعني

والفلسطينيين، مواصلة المفاوضات بغية إحلال السلم الشامل والنهائي والدائم في ذلك الجزء من العالم وذلك لتمكين كل الدول المعنية بالصراع العربي الاسرائيلي من العيش من الآن فصاعدا داخل حدود آمنة ومعترف بها من الجميع على أساس الاحترام المتبادل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

وفيما يتعلق بمستقبل الشعب الفلسطيني، ينبغي تقديم الدعم في الفترة الانتقالية التي بدأت توا، ليس بالتأييد السياسي فحسب؛ بل الأهم من ذلك بالمساعدات المالية والاقتصادية والتقنية من المجتمع الدولي. لذلك، ينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بمسؤولياتها بالكامل حتى يتم حسم القضية الفلسطينية بكل جوانبها بشكل نهائي ومرض.

وفي الجزء الشرقي من أوروبا، لاتزال الحالة تتسم بطابع العنف المستمر وتفجر النعرة القومية. وقد تفككت دول، وثار الشكوك حول الحدود، وأخذت أحلام الضم و "التطهير العرقي" تراود وتلازم العقول والقلوب.

إن الأمم المتحدة، إذ تستخلص العبر من كل هذه المآسي والصراعات، وهو أمر حتمي، عليها أن تعزز وتشجع زيادة استخدام الدول لمبدأ التسوية السلمية للمنازعات. وغني عن القول إن المنظمة دلت بوضوح في السنوات الأخيرة على جدواها، وخصوصا في ميداني الشؤون الإنسانية وصون السلم. إلا أن الافتقار في بعض الأحيان إلى الرغبة في العمل بسرعة يشل حركة المنظمة. ويكشف هذا الشلل عن أوجه قصور عميقة كامنة في نظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في الميثاق، ترجع قبل كل شيء إلى رفض العديد من الدول الأعضاء الالتزام بالعمل من أجل السلم، على الرغم من المسؤوليات الخاصة التي أوكلها الميثاق إليها.

وإزاء هذه الحالة، يصبح من الواضح أن مجلس الأمن، الذي يتخذ قرارات تتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، يجب أن يوسع حتى يتواءم مع التغيرات الحادثة في العالم اليوم. وترى توغو أن الأمم المتحدة هي أنسب محفل لإقامة نظام دولي جديد ولصون السلم والأمن الدوليين، وكذلك للتسوية السلمية للمنازعات. ولهذا فإننا نؤيد الإجراءات التي تتخذها. وقد دللنا على ذلك ضمن جملة أمور بإرسالنا وحدات عسكرية وضباط شرطة إلى رواندا والصحراء الغربية وموزامبيق

بمساعدة يجب أن تكون هناك آلية يمكنها أن تعوض البلدان النامية المتأثرة بالنظام الجديد. ووفقا لهذا، إن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينيات، الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٩١، وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل باريس من أجل أقل البلدان نموا للتسعينيات، الصادر في عام ١٩٩٠، ينبغي، في رأينا، أن يوجَّها صوب زيادة في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية، وتعزيز احترام الالتزامات التي تم قطعها لتوفير موارد جديدة إضافية للتعاون الدولي، وتخفيف أكبر لعبء الديون، أو حتى إلغاؤها. ومن المستصوب وضع سياسات تكفل تدفقا كافيا للتمويل التسهيلي للبلدان النامية، وبخاصة لأقل البلدان نموا؛ وتزيد تدفقات أخرى لرأس المال، بما في ذلك الاستثمار المباشر؛ وتعكس الاتجاه السلبي في التدفقات المالية، وتنشئ آليات وموارد مخصصة تتعلق بالتنمية.

ولا يمكن أبدا الإفراط في التأكيد على أن التنمية المستدامة شرط مسبق للسلم الدائم. ومن ثم إن الحق في التنمية يجب أن يعتبر حقا إنسانيا أساسيا، وبالتالي يعطى اهتماما أوليا من جانب المجتمع الدولي. ووفقا لهذا، يحدو حكومة بلادي الأمل في أنه، بالإضافة إلى نتائج المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، الذي عقد في القاهرة من ٥ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر الماضي، سيساعد عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المقرر عقده في بيجينغ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمستوطنات البشرية، المقرر عقده في استنبول في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، على توفير روح من المسؤولية المشتركة، والإرادة السياسية الضرورية - على المستوى الدولي - لتعبئة الموارد التي لا غنى عنها إذا ما كان لبلداننا النامية أن تزدهر.

إن جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان ريو جسر هام على الطريق نحو التنمية المستدامة ولحماية الأرض من المخاطر التي تواجهها. ولهذا، قبل عامين، أبدى جميع المشاركين في المؤتمر الحماس والإخلاص الكبيرين. ومما يؤسف له أن نتائج مؤتمر القمة التاريخي هذا لم تترجم حتى الآن إلى واقع ملموس. ولم يلاحظ إحراز تقدم ملموس في تنفيذ التوصيات الواردة، بشكل خاص، في برنامج العمل. ولقد حان الوقت أن تفعل الدول والمجتمع الدولي كل ما في وسعها على المستويات

بالتنمية الاجتماعية، الذي عرضت حكومة الدانمرك استضافته في شهر آذار/مارس ١٩٩٥ في كوبنهاغن أهميته الكاملة. ويحدو توغو أمل وطيد أن تبدي الدول الأعضاء الإرادة السياسية، في سياق مسؤولية جماعية، لإيلاء مؤتمر القمة هذا كل الاهتمام الضروري للحصول على نتائج محددة وقرارات عملية يؤدي تطبيقها إلى القضاء الحقيقي على الفقر، وإيجاد فرص عمل مثمرة حقا، والاندماج التام لقطاعات المجتمع المهمشة أو المستبعدة.

خلال السنوات الخمس عشرة الماضية كانت هناك عقبات عديدة أمام النمو في بلداننا، بما في ذلك انخفاض رأس المال الأجنبي، وأزمة الديون، والانخفاض المستمر في المساعدة الإنمائية العامة، التي يقل مستواها بوضوح عن الهدف الموضوع المقدَّر بـ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، وهو الهدف الذي وضعته وأوصت به بشدة الأمم المتحدة. وهذا كله يؤدي إلى الفقر واسع الانتشار، تفاقمه برامج للتكيف الهيكلي لها آثار اجتماعية غير داعمة.

لقد حدث تراجع مستمر في نصيب إفريقيا في التجارة العالمية. واتفاقات مراكش الأخيرة التي نجمت عن مفاوضات دولية طويلة وصعبة في جولة أوروغواي، وهي تقصر عن الوفاء بتوقعات البلدان النامية بشكل عام وإفريقيا بشكل خاص، من المحتمل أن تؤدي إلى اختلالات جديدة في التجارة الدولية قد يتطلب علاجها أكثر من عقد.

وفي هذا الخصوص يرى وفد بلادي أن "خطة التنمية" التي يقترحها علينا الأمين العام مبادرة حسنة التوقيت، وتوفر فرصة لبدء عملية للحوار البناء والتعبئة السياسية لخلق مشاركة حقيقية عادلة يمكن أن تهيئ ظروفا أفضل لمسائل التنمية.

إن توغو، جنباً إلى جنب مع مجموعة الـ ٧٧ والصين، تؤيد تأييدا قويا فكرة أن تبني هذه الخطة توافقا دوليا للتحرير العالمي للتجارة، كوسيلة فعالة للتعاون الدولي من أجل التنمية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لإعطاء دفعة جديدة إلى الجهود التي بذلت في العقد الأخير لتجنب السياسات الحمائية.

وإذا ما كان لتحويل الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة إلى منظمة التجارة العالمية أن يتم

وغدا ينبغي أن يكون لدينا عالم ترفض فيه الأمم جميعا والمواطنون جميعا الإصغاء إلى صوت مصالحهم الذاتية عندما تتعارض مع المصلحة المشتركة، عالم تشعر فيه الأمم والشعوب بالراحة ليس فقط إزاء ما يعود عليها بالنفع بل أيضا إزاء ما يعود بالنفع على الجميع.

والجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين في ظل قيادة رئيسها، عساها أن تسهم في تبديد شواغلنا وتحديد الطرق والوسائل لمساعدتنا على إضاءة طريق المستقبل. وهذا هو أكبر الآمال التي تحدد وفدي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن أدعو وزير الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في جامايكا، صاحب السعادة الأونرابل بول روبرتسون.

السيد روبرتسون (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أتقدم نيابة عن جامايكا حكومة وشعبا بأحر التهاني إلى السيد أمارا إيسي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. وأود أن أطمئنه إلى الدعم والتعاون الكاملين لوفد جامايكا في المداولات بشأن المسائل الهامة العديدة المطروحة على الجمعية.

واسمحوا لي كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ السفير إنسانالي ممثل غيانا على الطريقة الإبداعية الماهرة التي ترأس بها الدورة الثامنة والأربعين. ونحن في منطقة البحر الكاريبي من حقنا أن نعتز بالإسهامات التي قدمها في المداولات التي أجرتها الجمعية العامة.

في العام الماضي أكدت أن المجتمع الدولي كان على مفترق طرق حيث واجهنا ليس مسائل التقدم الاقتصادي فحسب بل أيضا بيئة مليئة بالصراعات والمشاحنات. إن نظرتي للمستقبل كانت ولا تزال نظرة تفاؤل، تفاؤل يضرب بجذوره في الاعتراف بأن النظام السياسي والعسكري القديم قد ولّى وأن التاريخ قد أتاح لنا للمرة الثانية في أقل من جيلين فرصة للشروع في عملية بناء التوافق الدولي. وهذه مهمة مثيرة للاهتمام ورهيبية، وخاصة بالنسبة لدولة جزرية صغيرة مثل جامايكا التي لا تحيد عن إيمانها والتزامها بالنظام المتعدد الأطراف والأمم المتحدة.

الوطنية والإقليمية والدولية لتنفيذ الالتزامات المقطوعة في ريو بشأن التنمية المستدامة.

وترحب حكومة توغو ببدء سريان الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ ويسرها بشكل خاص إبرام صك قانوني آخر ذي نطاق عالمي ألا وهو الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في إفريقيا. وكانت الاتفاقية قد اعتمدتها لجنة التفاوض الحكومية الدولية في باريس في حزيران/يونيه ١٩٩٤. وكان من دواعي سرور توغو المشاركة في عملية التفاوض وستشرع قريبا في إجراءات التوقيع والمصادقة. وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تحذو حذونا حتى يتسنى لهذه الاتفاقية والصكوك المتصلة بها أن تدخل حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

ونظرا لمستقبل البشرية المجهول والتحديات العديدة الصعبة التي تواجه الجنس البشري، من الضروري أن ندرك إدراكا واضحا التزاماتنا الأخلاقية. ومن الضروري من الآن أن نحدد ونصح أوجه الضعف والقصور في منظمنا. إن الإصلاحات الجارية حاليا لا غنى عنها، لكنها لا ينبغي أن تكون وسيلة لأن نضفي على البلدان الكبيرة وعلى أغنى الدول في العالم نفوذا أكبر من نفوذها في الماضي. كما أن إدراكنا الجديد ينبغي أن يساعدنا على تحديد طرق إقامة العلاقات بين الدول في المستقبل، وينبغي أن نأخذ في اعتبارنا عند معالجتنا لشواغلنا الحاضرة أسباب التباينات في مستويات المعيشة بين الشمال والجنوب. ليس هناك دخان من غير نار، وإن إنكار مبدأ السببية يعني تأجيل مشاكلنا وعدم حلها إلى الأبد.

وإذا لم نتبع موقفا يستند إلى العمل والعدالة والتضامن الدولي لا يمكننا أن ننقذ العالم من صراع، بغير ذلك، سيحدث بكل تأكيد إن عاجلا أو آجلا. لذلك فإن التصدي للأسباب الجذرية للمشاكل الحالية يعني محاولتنا التوصل معا إلى حلول تجعل من الممكن للرجال والنساء والأطفال أن يعيشوا حياة كريمة في حرية كاملة، دون خوف من أن تسحقهم البطالة والفقر والجوع. ومن شأن ذلك أن يجعل أيضا من الممكن حماية كرامة الإنسان الفرد والحفاظ على الأمن البشري.

وتطوير وتمويل المشروعات الصغيرة، وتعزيز الموارد البشرية، ما زالت تمثل عناصر حيوية في تعزيز القدرة الإنتاجية للبلدان النامية. فهذا بدوره سيمكن بلداننا من الاستفادة على نحو أكمل من اقتصاد عالمي متحرر ومتناسق بشكل متزايد، ومن المشاركة الأكثر فعالية فيه.

وعلى الأمم المتحدة الآن أن تعمل بنشاط في سبيل تنفيذ خطة للتنمية. والخطة الجادة والهادفة للتنمية يجب أن تحدد أولويات في البرامج والموارد، أولويات تستجيب للتحديات التي تفرضها البيئة الدولية على البلدان النامية. وهذه الأولويات يجب أن تعالج جميع المسائل التي لم يعثر لها بعد على حلول كافية متعددة الأطراف. وهذه المسائل تشمل عبء الديون؛ وعدم كفاية تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية؛ واستنزاف الأدمغة؛ والنقل المعكوس للموارد إلى المؤسسات المالية المتعددة الأطراف؛ والتكاليف الاجتماعية للتكيف الهيكلي؛ والحوافز التجارية والتدابير الحمائية غير الواضحة التي ما زالت تطبق في البلدان الصناعية ضد منتجات البلدان النامية، حتى مع تسارع الاتجاه العام نحو تحرير التجارة في السلع والخدمات. وهذه الخطة يجب أن تعزز دور الأمم المتحدة في مجال رسم السياسات الاقتصادية الدولية والتنسيق بينها. كما يجب أن تسعى إلى تعزيز علاقة الأمم المتحدة بمؤسسات بريتون وودز.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية؛ وهما مؤسستان من مؤسسات بريتون وودز أنشئت تحت مظلة الأمم المتحدة. وأود التأكيد هنا على ضرورة أن نواصل النظر في أدوار وسياسات هاتين المؤسستين. وعلينا أن نحري التغييرات التي تبين تجارب خمسة عقود أنها ضرورية لتحسين آفاق النمو والتنمية في البلدان النامية - التغييرات التي يمكن تنفيذها دون تقويض صحة وحيوية الاقتصاد الدولي، أو السلامة المالية لهاتين المؤسستين. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو الرئيسية أن تعيد النظر في معارضتها لاقتراحات التغيير السليمة التي تطرحها البلدان النامية المرة بعد الأخرى - وهي اقتراحات تتراوح بين زيادة السيولة الدولية والسماح بفترات أطول للتكيف الهيكلي. وعلى مر السنين، انتقل صندوق النقد الدولي من دور المشرف على نظام ثابت لأسعار الصرف إلى مساعدة البلدان النامية التي تمر بأزمات مالية، بينما انتقل البنك

ويتمثل تحدينا الجماعي الأكثر إلحاحا في جعل هذه المنظمة أداة أكثر فعالية للسلم والتنمية. إن الأمم المتحدة مدعوة للاستجابة إلى مجموعة من التحديات الجديدة بما في ذلك المساعدة الإنسانية الطارئة وحفظ السلم وصنع السلم والتنمية وإعادة البناء بعد انتهاء الصراع. وقد شهدت السنة الماضية البؤس الإنساني والاضطراب ذوي أبعاد مخيفة في هايتي وفي أعالي البحار في منطقة البحر الكاريبي وفي رواندا وفي معسكرات اللاجئين في زائير وتنزانيا وفي البوسنة وفي أفغانستان. والأسباب الجذرية لذلك سياسية واجتماعية واقتصادية. ويمكن للأمم المتحدة، بل ينبغي لها، أن تنظر لهذه الحالات وحالات أخرى نظرة شاملة عموما مؤداها أن العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مترابطة فيما بينها ترابطا لا انفصام له.

إن المنظمة ومواردها وإرادة ورؤية أعضائها ينبغي تعبئتها كلها لمواجهة ضروريات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وينبغي أن نسعى للنهوض بحقبة جديدة من التعاون الدولي لتحقيق الأمن البشري العالمي.

والطبيعة العالمية لهذا التحدي حقيقة لا مفر منها. فلقد اتضح جليا أنه لا يمكن لأية دولة بمفردها أن تتحكم بانتشار تدهور البيئة والتلوث، والهجرات عبر الحدود الوطنية، والأمراض مثل وباء الإيدز. والعولمة الاقتصادية بما يصاحبها من تحرير التجارة والتدفقات المالية أصبحت الآن تربط بين الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات النامية، وبين الشمال والجنوب، والشرق والغرب. والحلول العالمية والاستراتيجيات المنسقة يلزم، بالتالي، أن تشكل أساس أعمالنا.

إن العولمة تأتي معها بفرص جديدة، ولكنها تحمل معها أيضا أخطارا جديدة. وعلى الرغم من الاتجاه العام نحو تحسين الإدارة الاقتصادية، فإن التفاوتات الاقتصادية ما فتئت تتفاقم والبلدان النامية يجري تهميشها بعيدا عن اتجاهات النمو في الاقتصاد الدولي. وهذا يشكل مصدر قلق لنا في جامايكا، لأننا، على غرار عدد كبير من البلدان النامية، وضعنا أولوية إنمائية عليا على النمو القائم على الصادرات، وعلى جذب تدفقات الاستثمار. واضطلعنا أيضا ببرامج للتكيف الهيكلي بتكلفة اجتماعية باهظة. وإسهامات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في مجالات مثل بناء المؤسسات وتخفيف حدة الفقر وزيادة الإنتاجية،

هناك مثال آخر - مثال تاريخي حقا - وهو اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وكما هو معروف على نطاق واسع، إن الاتفاقية، التي تضع الآلية التنظيمية للمحيطات، والبحار ومواردها، ستدخل حيز النفاذ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر من هذه السنة. وستعقد الجلسة الافتتاحية للسلطة الدولية لقاع البحار في كينغستون في ذلك التاريخ. وسيكون هذا نهاية وبداية في نفس الوقت. سيسجل هذا الحدث نهاية لعملية بدأت قبل عشرين سنة تقريبا وفتح فصل جديد وتاريخي في العلاقات الاقتصادية والقانونية الدولية.

وستشهد الجلسة الافتتاحية إنشاء السلطة الدولية لقاع البحار. وتشعر جامايكا بالفخر العظيم لأنها ستستضيف هذه المنظمة الهامة، التي تتحمل مسؤولية تنظيم واستغلال أوسع قاعدة للموارد في العالم. ومع ذلك، يجب أن نؤكد على أن نجاح السلطة سيتطلب تعاون جميع الأطراف المعنية بغية ضمان تحقيق هدف العالمية. ومن المهم أن تتلقى السلطة الموارد اللازمة لتمكينها من العمل بفعالية، بطريقة تتفق مع المبادئ والممارسات التي تطبق في المؤسسات داخل منظومة الأمم المتحدة.

وأود أن أشيد مرة أخرى بالذين أسهموا في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وفي التصديق عليها وفي إنشاء السلطة الدولية لقاع البحار.

وإننا ندعو جميع الدول إلى المشاركة في الجلسة الأولى التاريخية للسلطة في كينغستون من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وإننا نتطلع إلى الترحيب بأمين عام هذه المنظمة، سعادة السيد بطرس بطرس غالي، الذي تفضل بقبول دعوة حكومة جامايكا لحضور هذه الجلسة الافتتاحية.

منذ أن تكلمت أمام هذه الهيئة في السنة الماضية، استعادت جمهورية جنوب أفريقيا مقعدها في الجمعية العامة. وإن قيام حكومة أغلبية في ذلك البلد، تحت قيادة الرئيس نيلسون مانديلا، تطور تاريخي يفخر به حقا المجتمع الدولي بأسره. لقد كان تفكيك الفصل العنصري نتيجة كفاح طويل وباسل خاضه شعب جنوب أفريقيا. وقد كان أيضا انتصارا لتعددية الأطراف وتذكرة هامة بالدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه المنظمات التعددية الأطراف مثل الأمم المتحدة

الدولي من عملية التعمير بعد الحرب إلى تمويل التنمية في العالم الثالث. والآن، جاء الوقت المناسب لإعادة تقييم دور كل منهما على ضوء الديناميات العالمية الجديدة والأنماط المتغيرة للتجارة والاستثمار. والصندوق والبنك بحاجة إلى التكيف بسرعة مع النظام الاقتصادي العالمي الحالي، إن كان لهما أن يحتفظا بأهميتهما في ظل الحقائق المعاصرة.

انعقد هذا العام مؤتمران هامان وفرا فرصا للاهتمام والعمل الدوليين. ففي بربادوس اعتمد المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية برنامج عمل يحتاج الآن دعم ومساعدة منظومة الأمم المتحدة ومجتمع المانحين، لكفالة تنفيذه العاجل والفعال. أما المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد مؤخرا في القاهرة، فقد أنتج وثيقة تاريخية تبرز الصلة الوثيقة بين السكان والنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة. وفي العام المقبل، في كوبنهاغن، سيسعى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية إلى اعتماد نهج عالمي للقضاء على الفقر، وتوليد فرص العمالة المنتجة والنهوض بالتكامل الاجتماعي. وسنلتقي أيضا، في بيجينغ، في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، لمواصلة وضع التدابير التي تؤدي إلى خلق بيئة مؤاتية لتعزيز المرأة. وستشارك جامايكا بنشاط في كل هذه العمليات الهامة.

لقد اخترت التركيز في البداية على ما ترى جامايكا أنه حتميات وأولويات الأمم المتحدة في مجال التنمية، لأننا مقتنعون بأن الطريق إلى التنمية والطريق إلى السلم هما طريق واحد. وجامايكا تؤيد تماما وجود نظام تجاري مفتوح وغير تمييزي تحكمه قواعد واضحة وصريحة، ومزود بآلية فعالة لتسوية المنازعات. لذا، فإننا ننتظر تنفيذ نتائج جولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية. وسوف نعمل بنشاط في إطار المنظمة الجديدة، لكفالة تعزيز التنمية عن طريق التجارة، وإيلاء أهمية خاصة لتلك الأحكام من نتائج جولة أوروغواي، التي تسعى إلى كفالة نظام من العدل والإنصاف في السياق الشامل لبرنامج التجارة الحرة.

والمجتمع الدولي ومؤسساته نشطة. وإن الخيار هو ما إذا كنا نشكل بنشاط نوع التغيير الذي يتحتم حدوثه بمرور الوقت وفي ظروف جديدة، أو نرد فقط على الأحداث. إن منظمة التجارة العالمية مثال على التصميم الهادف من جانب المجتمع الدولي. ومع ذلك،

لا يمكن أن تعزز آفاق التجارة والاقتصاد لبلدان المنطقة إلا بالأولوية التي تعطى الآن للعلاقات الإقليمية والعلاقات في نصف الكرة الذي نعيش فيه وبالدور المتنامي، الحقيقي والمتوخى للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الكاريبي ورابطة الدول الكاريبية المنشأة حديثاً، بالإضافة إلى الترتيبات مثل اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. وفي حالة هذا الاتفاق، الذي نؤيده بقوة، لا تزال جامايكا وغيرها من الدول المشاركة في برنامج مبادرة حوض الكاريبي تضغط من أجل اعتماد برنامج التجارة المؤقت من قبل كونغرس الولايات المتحدة، وهو البرنامج الذي سيعوض تعويضاً كبيراً عن النتائج الضارة المترتبة على الظروف القائمة، ظروف الوصول بموجب مبادرة حوض الكاريبي.

وأشعر أنني مضطّر إلى العودة في ملاحظاتي الختامية هذه إلى مهمة هذه المنظمة - السلم والتنمية. فليس هناك الكثير مما يدعو إلى الارتياح عندما نجد أنه منذ عام ١٩٤٥ لقي ٢٠ مليوناً من البشر حتفهم في الحروب والصراعات الأخرى. ومن المزعج والمفيد أن نعلم أن حوالي ٨٠ مليون نسمة يعيشون الآن في أراضي أجنبية، وأن مليون شخص يهاجرون هجرة دائمة كل عام، بينما يسعى مليون آخر إلى الحصول على اللجوء السياسي هرباً من الفقر والنزاع الداخلي. إن التدفقات المتزايدة من اللاجئين والمشردين في جميع أنحاء العالم تهدد السلم والاستقرار وتؤدي إلى تفاقم التوترات والصراعات بين البلدان وفي مناطق بأكملها. ويجب علينا تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال وترشيد الإجراءات الوطنية والدولية لمعالجة هذه المشكلة الخطيرة.

ويتعين على الأمم المتحدة، وفاء منها لمهمتها، أن تكون منظمة تقلل العوز والحرب. ولهذا السبب أكدت في بداية بياني على إيمان وفد بلادي القوي بأن هذه المنظمة يجب أن تصبح متزايدة النشاط في النهوض بالتنمية على المدى الطويل، وهي عنصر أساسي للسلم الحقيقي والدائم. ويجب على الأمم المتحدة ألا تتقاعس في هذا الجانب من مهمتها.

إن التغير في التوجهات العسكرية والايديولوجية الذي حدث في السنوات الأخيرة أتاح فرصاً جديدة للسلم. ولكن هذه التطورات التي لم يسبق لها مثيل يجب أن تدعم بإصلاحات مؤسسية وبنهج جديدة من جانبنا. وهذه الإصلاحات المؤسسية يجب بالضرورة أن

في حل المسائل الدولية الصعبة. وترحب جامايكا، حكومة وشعباً، بجنوب إفريقيا غير عرقية، وديمقراطية في المجتمع الدولي للأمم.

وفي منطقتنا الخاصة بنا، كانت الحالة في هايتي مثار قلق بالغ بالنسبة لجامايكا ولشركائنا في الاتحاد الكاريبي. وإن الانتهاك المتعمد لحقوق الإنسان وهو الانتهاك الذي أدى إلى موت الهايتيين داخل هايتي والكثيرين الذين هربوا في قوارب غير آمنة يجب وقفه.

وإننا نرحب بآخر التطورات في هايتي وبإعادة تأكيد المجتمع الدولي على التزامه باتفاق جزيرة غفرنرز. ولا يمكن أن يكون هناك انحراف عن العناصر الهامة التي شاركنا فيها. وقد أرسل قرار مجلس الأمن الأخير إشارة قوية إلى السلطات العسكرية بأن المجتمع الدولي لن يقبل أقل من العودة السريعة للرئيس المنتخب شرعياً، واستعادة السلطة الدستورية لحكومة هايتي، وإصلاح الجيش وقوة الشرطة، وبناء مؤسسات ديمقراطية دائمة. وإن جامايكا، مع العديد من شركائها في الاتحاد الكاريبي، تقوم بدورها في هذه العملية بالمشاركة في القوة المتعددة الجنسيات وفي بعثة الأمم المتحدة في هايتي.

لقد أكدت التطورات في هايتي حكمة فلسفة بلدان منطقة البحر الكاريبي بأن صيانة السلم والاستقرار، في إطار المؤسسات والممارسات الديمقراطية، يجب أن تكون القاعدة الأساسية في تنمية منطقتنا. وإننا نقوم بنشاط، داخل منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الأوسع، بتعزيز وتوسيع التعاون فيما بين بلداننا. إن إنشاء رابطة الدول الكاريبية في تموز/يوليه من هذه السنة كان تطوراً تاريخياً يوفر التعاون والتضامن الأكبر والأوسع نطاقاً.

ونأمل في أن يجري الشروع، لصالح المنطقة برمتها، في عملية حوار مستدامة وتوفيق دائم بين كوبا والولايات المتحدة، وأن يؤدي هذا إلى تهئية الظروف التي تسمح بإعادة إدماج كوبا الكامل في النهاية في المنطقة وفي مجموعة نصف الكرة الأرضية. وترحب جامايكا بالنداء الذي وجهته مجموعة ريو في مؤتمر القمة الثامن الأخير برفع الحظر التجاري على كوبا.

إن الأزمات والحروب الكثيرة التي نشبت مؤخراً وبشكل مفاجئ وإحياء وتكثيف القديمة منها في كثير من أجزاء المعمورة تدعو إلى مشاركة المجتمع الدولي وتدخله. واسمحوا لي أنؤكد أيضاً أن هذه المشاركة لا ينبغي أن تكون راسخة فحسب بل ينبغي أيضاً أن تكون مشروعة وصحيحة. وفي جهود إعادة السلام، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتصرف بانصاف، محترماً الأسباب المشروعة ومعارضاً غير المشروعة منها، مع إيلاء الاعتبار اللازم للإنسان والكرامة الإنسانية.

ومن أعلى جبل تيتانو، في يوم صحو، يمكن للمرء أن يرى ساحل يوغوسلافيا السابقة. ففي القرن الرابع، فر مؤسس سان مارينو من هذا الساحل هرباً من الاضطهاد الديني.

والآن في هذا المحفل، وبالنسبة عن شعب سان مارينو، أوجه نداء سلم لتلك المناطق المعذبة، ولسراييفو، وللاعتراف بالحقوق المتساوية لجميع أبناء البشر، دون أي تمييز، وأيضاً لكرامة المحرومين من حقهم في الحياة.

إن الاستجابة الشعبية لمؤتمر السكان والتنمية الهام، الذي جمع ممثلي بلدان كثيرة في القاهرة في جهد لحل بعض المشاكل التي تعيق التنمية المنصفة والمتوازنة لجميع الشعوب، قد تلاشت الآن. والقرارات التي اتخذت خلال ذلك المؤتمر، والتي شوهت أهدافها وأسيء تفسيرها، ليست سوى خطوة صغيرة نحو الأمام. ولكن من المشجع أن نرى كيف اعترف عامة بأن شواغلنا المشتركة لا يمكن ولا يجب أن تكمن فقط في تقليل ضروري للنمو السكاني السريع. إن جميع المشاكل المتصلة بهذه المسألة تجب معالجتها، وبالتالي ضمان حقوق جميع الشعوب في الوجود، وفي الصحة السليمة، والتنمية الحرة، والتصرف بمواردها بالطريقة التي تجدها مناسبة.

لقد شاركت جمهورية سان مارينو في هذا المؤتمر، الذي عقد في مصر، اقتناعاً منها بأنه من واجبها أن تقدم مساهمتها. إن أشقائي المواطنين يدركون جيداً أن أي بلد صغير مثل بلدنا لن يتمكن أبداً من الاضطلاع بدور ملموس في تحديد الاختيارات واتخاذ القرارات. ومع ذلك، إن سياستنا الخارجية واضحة، وهي تعبر عن تقاليدنا التاريخية العميقة الجذور.

تشمل إصلاح مجلس الأمن، الجهاز الرئيسي الموكل إليه صون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، تؤيد جامايكا بالكامل الدعوة إلى توسيع عضويته. ونعتقد أن مجلس الأمن يجب أن يكون تمثيلاً حقيقياً ليكون كامل الفعالية.

ولا تزال نفقات شراء الأسلحة تستهلك الموارد وتحول الانفاق بعيداً عن احتياجات التنمية الإنسانية في البلدان المتقدمة النمو والتنمية على السواء. وتقليل القوات العسكرية، وعلى وجه الخصوص من جانب البلدان النامية، لم يحقق بعد الزخم الذي توقعناه في نهاية الحرب الباردة. وتضطلع الأمم المتحدة بدور مشروع في توفير المساعدة الفنية وغيرها لمساعدة البلدان النامية والبلدان الأخرى على تحويل مواردها البشرية والمادية من الاستخدامات العسكرية إلى الاستخدامات المدنية. ونلاحظ أن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن هم أيضاً أكبر المصدرين للأسلحة التقليدية في العالم. وهذه مسألة ينبغي معالجتها من حيث ضرورة تقليل صادرات الأسلحة، وأيضاً من حيث تحويل الموارد إلى مقتنيات السلم والتنمية.

وسأكون مقصراً إذا اختتمت إسهامي في هذه المناقشة دون الإشارة إلى العيد الخمسيني للأمم المتحدة، الذي سيحتفل به في العام القادم. فبينما نقوم جميعاً بالإعداد لهذه المناسبة التاريخية، يتعين علينا أن نفكر في حقيقة أن هذا الإنجاز إثبات في حد ذاته للمبادئ التي أنشئت المنظمة عليها. وإذا أردنا البقاء فيما يتجاوز ذلك المعلم علينا أن نواصل تمسكنا بهذه المبادئ.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة للشؤون الخارجية والسياسية لجمهورية سان مارينو، سعادة السيد غابريل غاتي.

السيد غاتي (سان مارينو) (تكلم بالإيطالية، الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): لا أعلم كيف سيحكم المؤرخون على العقد الأخير من هذا القرن، وما ستقرؤه الأجيال المقبلة عن هذه السنوات. ورأيي أننا نمر بفترة مثيرة من التحديات الصعبة والتوقعات الكبيرة بإحلال السلم.

إن إنشاء إدارة السلطة الوطنية الفلسطينية في أريحا أعطانا أملاً كبيراً في مستقبل سلمي.

الشعوب الأخرى وبالرفاه المشترك. وإن أغنى البلدان وأكثرها تصنيعاً تدمر بصورة منتظمة البيئة الطبيعية داخل حدودها وخارجها.

ولذلك نرى من الضرورة والإنصاف إدراج البيئة، إلى جانب السلم والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، بوصفها بنوداً في جدول أعمال التنمية، المشروع الذي اقترحه الأمين العام لحل المشاكل التي ستواجه كوكبنا في القرن القادم.

وفي بلادي بوجه الخصوص، حيث تتسم حماية الأرض بأهمية أساسية نظراً لصغر حجمها، لدى الرأي العام عموماً، والشباب خصوصاً، حساسية بالغة إزاء قضايا البيئة ويطلبون بأن تقوم الاختيارات على أساس احترام مصالح المجتمع والفرد بروح من التضامن الحقيقي. ولقد أوجدنا في سان مارينو أساساً للبيئة، ببرامج طموحة للغاية، ونأمل أن نحصل في المستقبل على تعاون الأمم المتحدة ودعمها.

نحن جميعاً نتشاطر الرأي بأن التنمية الاقتصادية تسير جنباً إلى جنب مع التنمية الاجتماعية. ولهذا فقد آن الأوان لأن تعتمد جميع الدول السياسات الاجتماعية الواجبة وتطور الهياكل دعماً لأفقر المجموعات السكانية وأضعفها. ولسوء الحظ أن البطالة والفقر وانعدام الأمن الاقتصادي لكبار السن واستغلال العمالة ما زالت واقعا محزناً للغاية ومأساوياً حقاً.

إن مناشدتي للعالم للتضامن ليست مجرد بلاغة كلامية. فالتضامن ليس مجرد مشاطرة روحانية ولكن أيضاً، وفوق كل شيء، الدعم الكبير الذي تقدمه البلدان الثرية إلى البلدان الأفقر، وتضامن الطبقات الأعلى من المجتمع مع الطبقات الأدنى، وحتى توزيع المساعدة الإنعاشية والتكافؤ في الحقوق والفرص. ولا يعني التضامن الدعم الكبير فحسب بل يعني أيضاً التسامح، والشعور النبيل ما هو إلا شعور صعب التحقيق.

ما زلنا نشهد بدهشة المناهضة المخزية للسامية وموقف الخوف من الأجانب والتعصب العرقي، ... مما يدل على أنه لا بد من تطوير ثقافة التسامح والحوار والاحترام على جميع المستويات. ويبدو لي أن المفهوم في غاية البساطة: جميع الناس متساوون، ولا يمكن لأحد أن يدعي التفوق. ولكن احترام الآخرين يبدو عسير التحقيق، نظراً إلى أنه لا يمكن فرضه عن

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فيلشيز أشير (نيكاراغوا).

وفي اتساق مع السياسة المعتمدة، نشعر أن من اللازم أن ننادي باحترام حقوق الإنسان وكرامته. والأخيرة تتضمن حق الإنسان في الاختيار بحرية، والحق في التنمية وفي التقدم الديمقراطي والمساواة وتكافؤ الفرص والحق في العيش بسلام.

يبدو أن الأمم المتحدة أعطت لمؤتمرات القاهرة وكوبنهاغن وبيجينغ مهمة تحديد حل ممكن التحقيق لجميع المشاكل المتصلة بالتنمية الاجتماعية ومركز المرأة.

من الواضح أنه بإعلان الجمعية العامة عام ١٩٩٤ السنة الدولية للأسرة قامت باختيار دقيق ومتأن. فلقد كان هدف الجمعية من هذا القرار الاحتفال بجزء أساسي من المجتمع، اقتناعاً بأن الأسرة، التي هي أصغر ديمقراطية في مركز المجتمع، أهم وأول عنصر في هيكل أي بلد وتستأهل العناية الخاصة من جميع الدول. وفي السياق الوطني والدولي المتمسك بالآزمة المقلقة في القيم، من جراء تزايد الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية ومن جراء الافتقار المتنامي إلى النماذج التي تحتذى لدى الشباب، تمثل الأسرة، بمكوناتها التاريخية والثقافية والدينية آخر أمل للبشرية.

وإزاء هذه الخلفية، تقع على عاتق جميع الحكومات المهمة الأساسية المتمثلة في صياغة السياسات القادرة على مساعدة ودعم الأسرة ومكوناتها مع احترام استقلالها الذاتي وسماتها الخاصة. وتعتبر جمهورية سان مارينو جميع مسائل الأسرة ذات أهمية قصوى، وقد اتخذت مؤخراً تدابير جديدة لحماية الأمومة والأبوة، بالإضافة إلى القوانين المطبقة فعلاً. إن التنمية الواسعة الانتشار التي نأمل جميعاً في تحقيقها تتأصل في الأسرة، وفي احترامها وسيادة الاحترام داخلها، وتعني في الممارسة تساوي الأجناس وتساوي الكرامة بين الرجال والنساء.

ومن ناحية أخرى، لا يمكن تحقيق التنمية وتوزيعها المنصف إلا إذا تضمنت مشاريعنا حماية البيئة. ومن الحقائق البشعة التضحية في أغلب الأحيان بحماية البيئة الطبيعية لأسباب اقتصادية ووطنية تضر بمصالح

الصراع والذي لجأ إليه آلاف اللاجئين الفقراء المحرومين من كل شيء ما عدا أرواحهم طلباً للمأوى. ونداء إقرار السلم الذي أطلقه قبل ٥٠ عاماً تقريباً الموقعون على ميثاق سان فرانسيسكو لا يزال سارياً اليوم بصورة مؤثرة. وقد يعتقد البعض أن العالم السلمي مجرد عالم طوباوي، وقد يكونون على صواب. ولكنني على اقتناع راسخ بأنه يجب على الجميع أن يساهموا في جعل هذا العالم الطوباوي الرائع حقيقة واقعة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء في العراق، السيد طارق عزيز.

السيد عزيز (العراق): السيد الرئيس، يسرني أن أقدم لكم التهاني الخالصة على انتخابكم رئيساً للدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، وإنني لعلّ ثقة بأن ما تتمتعون به من خبرة سيكون له أثره الإيجابي في إنجاح أعمال هذه الدورة.

إن العراق هو أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، وقد شارك خلال العقود الخمسة الماضية بشكل نشيط في كل أعمالها، وتعاون مع أجهزتها المختلفة تعاوناً فعالاً، وقدم لها المساعدات السخية عندما كان قادراً على ذلك. كما التزم العراق بقرارات المنظمة بما ينسجم مع نص الميثاق وروحه.

وعلى الصعيد الدولي العام شارك العراق بصورة نشيطة ومسؤولة في حركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية، وقدم مساعدات وقروضا ميسرة بلغت ما يقرب من عشرة مليارات دولار خلال السبعينات للدول النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والوسطى. ودعا العراق إلى العدالة في العلاقات السياسية والاقتصادية وأكد ضرورة احترام القانون الدولي. إن مواقف العراق هذه معروفة للجميع.

إن ما يهم بلادي الآن هو طبيعة المرحلة الراهنة للعلاقة بين العراق ومجلس الأمن التي تستند بالأساس إلى القرار ٦٨٧ الصادر في نيسان/أبريل ١٩٩١ الذي رتب على العراق جملة من الالتزامات. إن القرار المذكور ليس له مثيل بين قرارات الأمم المتحدة عبر كل تاريخها، وإن هذا الوصف أصبح شائعاً في الأوساط

طريق قانون أو بقرار حكومي. هذا الهدف الطموح لا يمكن تحقيقه إلا بعملية تشييفية، حتى ولو كانت طويلة الأمد، تتضمن الأجيال المقبلة وتطالب المؤسسات الوطنية وفوق الوطنية بالاضطلاع بمسؤولياتها الخاصة بها.

من المؤكد أن الأمم المتحدة بوسعها مواجهة هذه التحديات وتقديم الحلول الصحيحة والملائمة إلى الدول. والدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة وهي تقترب من عيد مولدها الخمسين، وهو حدث نوشك أن نحتفل به، يؤكد على ذلك كله.

إن السلم والأمن الدوليين وحل العديد من الأزمات المحلية وتسوية المنازعات وبداية التنمية الاجتماعية والاقتصادية واحترام حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية وإنهاء الاستعمار وغيرها من القواعد القانونية في العلاقات الدولية، كلها ميادين تعمل فيها الأمم المتحدة. ولكن ثمة حاجة إلى إيلاء الاهتمام المستمر لجميع إنجازات الأمم المتحدة.

وبتكييف المنظمة لهيكلها مع الظروف والاحتياجات الجديدة، ستتمكن من التعهد بقدر أكبر من الالتزام ومن أن تكون مرشداً رسمياً ونشيطاً سيحتاجه العالم في المستقبل.

وعلاوة على ذلك، تولي سان مارينو الاهتمام الخاص لإصلاح مجلس الأمن الذي سيؤدي إلى توزيع منصف لمقاعدته وإلى قدر أكبر من الشفافية في عمله. إن الأداء السليم لمجلس الأمن، وعلاقته الوثيقة المنسقة مع الجمعية العامة وأكبر قدر ممكن من التمثيل أفضل ضمانات بأن الأمم المتحدة قادرة على الاضطلاع بمهامها.

وفي هذا السياق أعتقد أن من السليم أن نتذكر بأن الدول الصغيرة، المستعدة لتقديم الإسهام والقادرة عليه، يجب أن تحظى بحقوق وكرامة متساوية، بما أن الدول الكبرى ومختلف المجتمعات الصغيرة على حد سواء مهتمة بالمستقبل السلمي للعالم، وبإقرار الديمقراطية وبتعزيز الحرية.

قبل ما يزيد عن ٥٠ عاماً، في حزيران/يونيه ١٩٤٤، جلب الصراع العالمي الموت والخراب حتى في جبل سان مارينو المحايد، الذي لم يكن طرفاً في

برغم كل ذلك، وبرغم الاقرار الرسمي بالتعاون المستمر من قبل السلطات العراقية المختصة والانجازات الكبيرة التي تحققت والتي اكتمل بها العمل المطلوب من اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية عبر أكثر من عام، مازلنا نواجه حالة من الغموض المتعمد بشأن تأدية المجلس لالتزاماته بتطبيق الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وذلك بالسماح بتصدير المنتجات والسلع العراقية ومن بينها النفط.

إن الحصار الذي فرض على العراق يمثل أوسع نظام فرضه مجلس الأمن طيلة تاريخه. فهو يشمل، باستثناء الغذاء والدواء، كل شيء وكل جوانب الحياة. وكانت حصيلة تجميد الأرصد العراقية المودعة في البنوك الأجنبية، أن حرم العراق من أية موارد مالية تمكنه من توفير المدفوعات اللازمة لشراء حاجاته من الغذاء والدواء، الأمر الذي جعل هذا الاستثناء فارغا من أي محتوى عملي.

واضافة الى ذلك فإن لجنة المقاطعة التي أوكل اليها المجلس مهمة إجازة طلبات توريد المواد الى العراق قد اعتمدت اسلوب اتخاذ القرارات بطريقة "التوافق". غير أن الواقع التطبيقي هو عكس هذا تماما، لأن الأسلوب الذي ساد في شأن اتخاذ قرارات اللجنة هو "الاجماع"، اذ تكفي معارضة عضو واحد لاحباط اعتماد طلب التوريد. والجدير بالذكر أن ثلاثة من أعضاء اللجنة فقط هم الذين مارسوا الاعتراض الدائم على المجموع الأعظم من طلبات التوريد التي خصت تجهيز حاجات مدنية انسانية. ومما زاد في تفاقم الوضع في لجنة المقاطعة أنها تسير وفق اجراءات لا تعتمد على السوابق وتعالج كل حالة على انفراد، مما خلق الخلط والاضطراب في أعمال اللجنة والغموض المطبق حول ما هو مسموح به وما هو ممنوع كما ونوعا. ولا يخفى ما لهذا الأسلوب في تسيير العمل من آثار سلبية ضارة على تدفق المواد الانسانية رغم قلتها.

ولنتطرق الى بعض الأمثلة الصارخة. لقد رفضت لجنة المقاطعة في أحيان كثيرة توريد أقمشة لأكفان الموتى، وأقلام الرصاص، والأقمشة بأنواعها بما فيها ما يستخدم لأغطية أسرة المستشفيات، والخيوط بأنواعها، وورق الطباعة للكتب المدرسية، والجلود، وإطارات السيارات حتى المستعمل منها، والمسامير، وغير هذا كثير مما موثق في سجل اللجنة.

القانونية والسياسية الدولية. وبرغم الطبيعة القاسية وغير المألوفة لهذا القرار فقد أبلغ العراق مجلس الأمن بأنه مستعد للامتثال له وفق ما تتطلبه أحكام الميثاق بشأن القرارات الصادرة بموجب الفصل السابع.

ومنذ ذلك التاريخ، وبرغم الظروف القاسية التي نشأت في بلادنا جراء الحرب الشاملة التي شنتها أقوى الدول في العالم والتي ألفت فيها أكثر من مائة ألف طن من المتفجرات واستهدفت كل مرافق الحياة المدنية في جميع أنحاء العراق، وبرغم ظروف الحصار الشامل والقاسي، عمل العراق على تطبيق ذلك القرار. وبعد أقل من عام على صدور القرار، جئنا الى مجلس الأمن في آذار/مارس ١٩٩٢، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، لنعرض ما أنجزه العراق من خطوات كبيرة وجادة في سياق تنفيذ الأحكام الواردة في القرار ٦٨٧ (١٩٩١). وطالبنا في كلتا المناسبتين النظر بشكل ايجابي ومنصف الى ما تحقق، وأن تتخذ الخطوات باتجاه تخفيف الحصار الشامل الذي فرض على العراق، وبالذات فيما يتعلق بالمعانة القاسية لعشرين مليوناً من أبناء شعب العراق. غير أنه لم يستجب لطلبنا.

وفي منتصف عام ١٩٩٣ شهدت العلاقة بين العراق من جهة، واللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية من جهة أخرى، نقلة نوعية في ميدان التعاون الايجابي والبناء لاستكمال تنفيذ أحكام القسم (ج) من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، أي الأحكام التي تتعلق بنزع الأسلحة المحظورة، والتي، أي الأحكام، ترتبط قانونياً، كما نص عليه القرار نفسه، برفع الحظر عن تصدير النفط.

وفي سياق هذا التعاون، قدمنا في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ الخطاب الرسمي حول الامتثال للقرار ٧١٥ (١٩٩١) الخاص بالرقابة على قطاع الأسلحة بعد أن أكد لنا أن إقرار العراق الرسمي بهذا الامتثال يشكل أسرع طريقة لتطبيق الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١). لقد ورد هذا التأكيد بصورة واضحة وقاطعة في التقرير المقدم الى مجلس الأمن من الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة رفق مذكرة الأمين العام الموزعة بتاريخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. غير أن ما أكد لنا لم ينفذ. وعشنا خلال الشهور الأحد عشر الماضية عملية واضحة من تكتيكات الإعاقة والتأخير بصور متنوعة. والقصد من ذلك كله هو تأجيل رفع الحظر الى أمد غير منظور.

وقد أشارت البعثة المشتركة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي، التي زارت العراق في حزيران/يونيه ١٩٩٣، في تحذيرها رقم ٢٣٧ (١٩٩٣) إلى حجم الأخطار التي بلغت تأثيرات الحصار على الامكانيات الزراعية في العراق، والتي تسببت في "فقدان الأمن الغذائي وتعرض الغالبية العظمى من سكان العراق إلى حالات حادة من الجوع وسوء التغذية". كما تناولت نشرة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في عددها الثالث لشهري أيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٤ الوضع الخطير لمشاكل إمدادات الأغذية والمحاصيل في العراق بسبب نقص المستلزمات الزراعية. وأشارت النشرة إلى "أن مشاكل إمدادات الأغذية في العراق لا يمكن حلها عن طريق المساعدات الغذائية، وأن الحل الدائم للآزمة الراهنة للأغذية يكمن في إحياء الاقتصاد العراقي، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا باستئناف نشاط التجارة الدولية". وإن "نظام البطاقة التموينية الذي تعمل به الحكومة العراقية، رغم أنه نظام ناجح جداً فإنه لا يوفر سوى نصف الكمية التي كان يحصل عليها المواطن العراقي قبل الحصار".

وفي قطاع الصحة العامة، تدهورت الخدمات الصحية بعد أن كانت نسبياً من بين الخدمات المتقدمة في العالم، وتضاعفت حالات الوفاة بسبب نقص الدواء وتدهور المعدات الطبية من آب/أغسطس ١٩٩٠ وحتى آذار/مارس ١٩٩٤ إلى أكثر من ٣٨٤ ألف حالة وفاة. وارتفعت وفيات الأطفال الرضع لتصل إلى ١٢٦ وفاة لكل ألف ولادة حية في حين كانت ٢٢ حالة فقط في الفترة بين ١٩٨٥-١٩٩٠.

وهناك من يدعي بأن الحكومة العراقية هي المسؤولة عن عدم توفير الغذاء والدواء والحاجات المدنية الأساسية للشعب على أساس أنها رفضت قبول قرار مجلس الأمن ٧٠٦ (١٩٩١) و٧١٢ (١٩٩١). إن هذا الإدعاء مغالطة محضة.

إن الفحص الموضوعي والمنصف للصورة الكاملة للتدابير التي اعتمدت في القرارين المذكورين يوصل إلى الاستنتاج بأنها تمثل منهجاً سياسياً يستهدف المساس بسيادة العراق والتدخل في شؤونه الداخلية، وتقسيم شعبه، على أساس عرقي وطائفي، وليس تأمين الحاجات الإنسانية لشعب العراق. لقد سعينا من خلال خمس جولات من المحادثات التي عقدت مع

إن هذا الوضع يفرض على المجتمع الدولي ضرورة التأمل في فلسفة نظام العقوبات في ظل ميثاق الأمم المتحدة، فهل أنه وسيلة لتحقيق غاية، أم أنه غاية بحد ذاته؟ ثم ماهي طبيعة النظام المذكور، هل هي الطبيعة العقابية أم أنها مجموعة من الإجراءات التي يراد بها تحقيق أهداف الميثاق بمعزل عن السياسات والأهواء الانفرادية للدول الأعضاء؟ أن المعروف لدى الجميع بأن نظام العقوبات في ظل الميثاق ليس سوى مجموعة من الإجراءات الرامية لتحقيق نتائج معينة تصب في تنفيذ أهداف ومبادئ الأمم المتحدة، وأنها تزول بزوال مسبباتها. أين نحن إذن من التطبيق الصحيح لهذه الإجراءات بعد كل التعاون والتقدم المحرز في الامتثال لقرارات مجلس الأمن من قبل العراق؟ ان الذي يبدو واضحاً لنا هو أن تطبيق العقوبات والحظر بهذا الأسلوب على العراق هو أسلوب انتقامي يستهدف حرمان شعب العراق العريق الذي ساهم مساهمة عظيمة في الحضارة الإنسانية من أبسط مقومات الحياة الإنسانية.

إن تقارير الوكالات الدولية المتخصصة تشير إلى التدهور المستمر في الحالة المعيشية للمواطنين. إن الحكومة العراقية توفر لكل المواطنين حصة تموينية محدودة من الدقيق والأرز والسكر والشاي وزيت الطعام والصابون وحليب الأطفال ومايتيسر من المواد الأخرى ... ولكن هذه الحصة لا تفي بالحاجة الأساسية للتغذية التي يحتاجها الإنسان. وقد اضطررنا أخيراً إلى تقليل هذه الحصة بسبب نقص الموارد ونقص الانتاج الزراعي من جراء الحصار. ولذلك فإن العدد الأكبر من المواطنين الذين لا يستطيعون شراء ما ينقصهم من هذه المواد ومن غيرها من المواد الغذائية وخاصة البروتينيات لغلاء سعرها، يعانون من سوء التغذية الذي ينعكس على الصحة العامة للمواطن.

ورغم جهود الحكومة لدعم وتطوير القطاع الزراعي فقد تعرض هذا القطاع بسبب الحصار إلى مشاكل كبيرة مثل نقص المبيدات الزراعية ومواد مكافحة الآفات والقوارض، ونقص المعدات والمكائن الزراعية والمضخات المائية والأسمدة الكيماوية. هذه النواقص لا نمتلك موارد كافية لتأمينها... فضلاً عن أن لجنة المقاطعة تعرقل استيرادها عندما تتوفر بعض الموارد.

الأسلحة المحظورة يوضح إذعاناً جزئياً ومتذمراً لطلبات الأمم المتحدة. غير أن الواقع يدل على العكس من ذلك كما يتضح الحال من تقارير اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وعلى الأخص منذ تموز/يوليه ١٩٩٣. وآخرها الوثيقة S/1994/860 التي ورد فيها الآتي:

"ووهت اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع التقدير، بالتعاون البناء الذي تلقته من العراق والجهود التي بذلتها السلطات العراقية المختصة لتيسير أداء مهامها".

وقد ورد من بين الاتهامات أن حكومة العراق قطعت الكهرباء عن بعض مناطق المحافظات الشمالية العراقية. إن الذي يطلق هذا الاتهام يتجاهل حقيقة أن الحصار الشامل المفروض على العراق لا يوفر للحكومة الموارد الكافية لاستيراد المواد الاحتياطية والمعدات التي تؤمن إدامة خدمات الكهرباء في البلاد وأن من يكيل هذا الاتهام هو الذي يعارض باستمرار في لجنة المقاطعة طلبات الاستيراد العراقية لإدامة الشبكة الكهربائية عندما تتوفر بعض الموارد.

وتتهم الولايات المتحدة الحكومة العراقية بأنها قامت بتجفيف الأهوار في جنوب البلاد انسياقاً وراء منهج سياسي ضد سكان تلك المناطق مما نجم عنه وفق زعمها تدمير تراثهم الحضاري والحق الأضرار بالبيئة. ومرة أخرى أقول إن هذا الاتهام باطل ويتنافى كلياً مع الموضوعية التي ينبغي التحلي بها لتحمل مسؤولية العضوية الدائمة في مجلس الأمن. فالحقيقة هي أن حكومة العراق قامت بتنفيذ مشاريع اروائية واسعة في المنطقة الجنوبية من العراق ومن ضمنها منطقة الأهوار من أجل تقليل نسبة الملوحة في المياه والترية التي يعاني منها وسط وجنوب العراق وزيادة رقعة الأراضي الصالحة للزراعة. إن خطط هذه المشاريع تعود إلى أيام "مجلس الأعمار" في الخمسينات، وقد ساهم في وضع الخطط المذكورة ومراجعتها وتنفيذ البعض منها مؤسسات استشارية وشركات أمريكية وبريطانية وفرنسية وألمانية وهولندية وروسية وكندية. إن ما قامت به الأجهزة العراقية المختصة بعد فرض الحصار الشامل هو إكمال هذه المشاريع بنفسها. ومن المفارقات الصارخة أن من أبرز دعاة تجفيف أهوار العراق الجنوبية في الخمسينات كان الخبير الأمريكي الذي كان يعمل في

الأمانة العامة في فيينا ونيويورك عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣، إلى التوصل إلى صيغ مقبولة من التدابير السلمية لتأمين الحاجات المدنية الانسانية لشعبنا. وبرغم الجهود الحثيثة التي بذلت لم تفلح تلك الجهود في الوصول إلى حل سليم ونزع أهداف المنهج السياسي المغرض، وذلك بسبب ضغوط الولايات المتحدة. وقد كان من أبرز المفارقات خلال تلك المحادثات أن خبراء النفط والمصارف الذين كانوا في وفد الأمم المتحدة أقروا بأن التدابير التي اعتمدت في القرارين المذكورين غير متعارف عليها مطلقاً في الحقلين النفطي والمصرفي.

فهل يعقل أحد من المعنيين بالصناعة النفطية أن توقيع عقد لتصدير النفط يستلزم ما لا يقل عن ثلاثين خطوة إجرائية؟ وهل يعلم الجميع بأن التدابير المصرفية التي اعتمدت وفق القرارين المذكورين قد أغفلت بالكامل وجود قطاع مصرفي عراقي متطور؟ وهل يعلم الجميع بأن عقداً بسيطاً لتوريد الغذاء أو الدواء يستلزم ما لا يقل عن عشرين خطوة بيروقراطية لكي تصل المواد المشمولة به إلى العراق، وبعد وصولها يجب أن تخضع للمراقبة، من مئات المراقبين التابعين للأمم المتحدة، من الحدود العراقية ولغاية وصولها إلى المستهلك؟ هذه هي القصة الحقيقية للقراريين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١). إن الغرض الحقيقي منهما لم يكن أبداً تأمين الحاجات الانسانية لشعب العراق!!

في المراجعات الدورية لمجلس الأمن التي تجري كل شهرين، وآخرها التي جرت في ١٤ أيلول/سبتمبر الماضي، اتهمت حكومة الولايات المتحدة العراق بشتى أنواع التهم الباطلة لتبرير موقفها بتأخير رفع الحظر إلى ما لا نهاية. وإننا نجد من المفيد التطرق إلى نماذج من هذه التهم لكي تكون الصورة بيئة للجمعية العامة.

تتهم الولايات المتحدة العراق بأن تعاونه مع مجلس الأمن كان منقطعاً وانتقائياً وانتهازياً. إن هذا الاتهام عار عن الصحة. لقد قبل العراق كما هو معلوم بالامتنثال لقرارات المجلس ذات الصلة وسعى حثيثاً لتنفيذ أحكامها بالصورة القانونية الصحيحة. إن أغلبية أعضاء مجلس الأمن لا يشاركون الولايات المتحدة في هذا الاتهام.

وتتهم الولايات المتحدة العراق أيضاً بأن سجله في شأن تنفيذ الالتزامات الواجبة عليه في قطاع

الحوار مع العراق. إن مقالة وزير الخارجية الأمريكي السيد وارن كريستوفر التي نشرت في صحيفة "نيويورك تايمز" في نيسان/أبريل الماضي خير شاهد على ذلك.

على الرغم من القسوة التي اتصفت بها قرارات مجلس الأمن إزاء العراق، فقد نفذنا الكثير من أحكام تلك القرارات بالكامل، وإننا مستمرون في تنفيذ ما تبقى من أحكام القرارات ذات الصلة بتنفيذ قانوننا سليما. كما أننا مستعدون ضمن هذا السياق لتطمين اهتمامات أعضاء المجلس التي وقفنا عليها في اتصالاتنا معهم، رغم أن بعضا منها قد أقحم في أطر لا تترابط من الناحية القانونية.

غير أننا بعين الوقت نتساءل: هل أن الواجب بموجب الميثاق هو أن تنفذ الدولة ذات العلاقة أحكام قرارات مجلس الأمن المعتمدة بموجب الفصل السابع دون أن تتوقع التزاما مقابلا من المجلس بتنفيذ تلك الأحكام؟ إن الرأي القانوني والمنصف هو أن قرارات المجلس الصادرة استنادا إلى الفصل السابع من الميثاق ملزمة للدولة ذات العلاقة وجميع الدول، وخاصة أعضاء المجلس وبشكل أخص الأعضاء الدائمون فيه. هذا هو، بدون شك، حكم الميثاق. وأن المفروض هو أن يكون أعضاء مجلس الأمن، وبالأخص الأعضاء دائمو العضوية منهم، أحرص من غيرهم على الالتزام بالقرارات التي يعتمدونها غير أن الواقع الآن هو أن دولة واحدة دائمة العضوية هي الولايات المتحدة تعرقل بإصرار أية خطوة باتجاه التطبيق القانوني السليم لقرارات المجلس، وخاصة ما يتعلق برفع الحصار عن العراق، وتتصرف بدوافع سياسية مغرضة لا تمت إلى قرارات المجلس وإلى الميثاق بصلة.

إن الجمعية العامة بحكم الميثاق هي الهيئة العامة المختصة بمناقشة سياسات المنظمة العالمية بمجملها، وإن الدول الأعضاء قد عهدوا بموجب الميثاق إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية لحفظ السلم والأمن الدوليين ووافقوا على أن يعمل المجلس نائبا عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات طبقا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. إن أعضاء المجلس إذن، وبحكم الميثاق، يتحملون فرادى ومجتمعين المسؤولية المشتركة لمجموع عضوية المنظمة، وأن المجموع ممثلا بالجمعية العامة لا يفقد بحكم الانابة الحق في العمل

مجلس الاعمار العراقي في حينه، وأن أحد الأنهر في المنطقة ما يزال يعرف باسم "النهر الهولندي" لأن شركة هولندية هي التي نفذته.

لقد رغبت في أن أورد هذه الأمثلة عن التهم التي توجه إلى العراق لكي تكون الحقيقة واضحة عن الافتراءات والمغالطات التي تستخدم كذرائع لإطالة الحصار الجائر. غير أن الأهم من هذا هو الإشارة إلى بعض الحقائق الصارخة في سلوك من يوجه هذه التهم إلينا وأقصد الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الولايات المتحدة الدولة التي تطلب من العراق احترام قرارات مجلس الأمن تفرض منطقتين لحظر الطيران في الشمال والجنوب بدون أي تحويل من المجلس أو أي سند شرعي في القانون الدولي؟

إن حكومة الولايات المتحدة التي تبدي الحرص على حقوق الأكراد في العراق هي التي منعت القيادات الكردية من المضي في الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع حكومة العراق في عام ١٩٩١ بحرية كاملة عبر حوار استغرق أربعة أشهر، وقالت صراحة إن هذا الاتفاق يقوي من سلطة الحكم الوطني في العراق ويتعارض مع أهدافها في تغيير النظام الوطني في البلاد؟ هل ينسجم هذا مع قرارات المجلس التي تنص على احترام السيادة وتحقيق السلم والأمن في المنطقة وتحقيق الاستقرار فيها؟

وهل يقبل بموجب قرارات مجلس الأمن أن تعرقل هذه الحكومة تسيير طائرات لنقل الحجاج من دولة مسلمة صديقة لزيارة المراكز الإسلامية المقدسة في العراق بحجة أن عددا من السياسيين في تلك الدولة كانوا من بين الحجاج؟ كما أن هذه الحكومة نفسها قد عرقلت نقل اللحوم بالطائرات من السودان إلى العراق بذرائع واهية.

وأخيرا في هذا المجال أؤكد أن العراق قد أبدى رغبته المخلصة وعلى لسان قائده الرئيس صدام حسين في فتح صفحة جديدة مع الدول العربية المجاورة وفي إقامة علاقات تقوم على أساس ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة وعلى قواعد الاحترام المتبادل للسيادة والمصالح المشتركة غير أن الجميع يعرف بأن حكومة الولايات المتحدة هي التي تعرقل هذه المساعي وتضغط على دول المنطقة لمنع

التوصل إليها بين إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية. ونأمل أن تبشر هذه الخطوة الأولى، التي يجب المحافظة على زخمها، بالتوصل إلى سلم شامل ودائم ووطيد في المنطقة بأسرها.

لقد دخلنا الآن عهداً جديداً من الأمل المجدد. وباقتراب الأمم المتحدة من عيدها الذهبي، أصبح من الجلي بشكل متزايد أن غالبية دول العالم وشعوبه تؤمن بأن المنظمة العالمية ضرورية وتعلق عليها آمالاً وثقة مجددة. ونشهد في أعقاب الحرب الباردة تحولاً صوب نمط جديد من العلاقات الدولية. ومع الشك الذي تتسم به العملية التاريخية التي تنشئ نظاماً عالمياً جديداً، أصبحت الأمم المتحدة مرة أخرى المنظمة البارزة الأهمية، بل ربما المنظمة التي لا غنى عنها، التي تمنّاها لها مؤسسوها.

إن النظام الدولي الجديد البازغ وعالمية عضوية الأمم المتحدة، وأيضاً النية الحسنة الوفيرة التي يولدها هذا النظام، يتيح للأمم المتحدة فرصة فريدة ليس فقط لوضع مبادئ توجيهية جديدة للتصدي للتحديات الدولية ولكن أيضاً لتكفل أن يتشع العالم الجديد القادم بقيم الأمن الجماعي والسلم والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتعاون من أجل المنفعة المشتركة. إن الوقت الحالي مؤات أيضاً لأن ترهف الأمم المتحدة الوعي العالمي، وتشكل نظرة استشرافية عالمية مشتركة، وتختبر الحدود الجديدة، وتنشئ معايير جديدة، وعلى وجه الخصوص في مجالات التنمية العالمية المستدامة والمنصفة، ومنع الصراعات وإدارتها وحلها، وحقوق الإنسان والحقوق الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية.

إن وفدي على اقتناع بأن هذه المهام الكبيرة ستتطلب حتماً تغييرات مكافئة في هيكل منظومة الأمم المتحدة ذاتها وطرائق عملها، إذا أريد لها أن تواجه تحديات النظام الدولي الجديد. ويجب أن تعدل المؤسسات والوكالات التي عكست مقتضيات نصف القرن الماضي أو تخلي الطريق لمؤسسات ووكالات جديدة لا تعكس تفاؤل الحاضر واحتياجاته فحسب ولكن تعكس أيضاً آمال المستقبل وطموحاته. ولا بد للنظام الدولي من أن يتحول - ومن الواضح بوقع تدريجي ومحسوب - نحو تمثيل أعـدل وأكثر إنصافاً لعناصره في كل أجهزة المنظومة، وخاصة مجلس الأمن. وقد يكون هذا حقاً وقتاً أكثر مؤاتة لاستعراض

بالسبل المتاحة لاصلاح ما يمكن أن يطرأ من خلل في أداء المسؤولية.

من هذا المنطلق نطلب من أعضاء مجلس الأمن ومن الجمعية العامة ومن المجتمع الدولي كله أن ينظروا في هذا الوضع الجائر وغير الشرعي الذي تعرقل فيه دولة أو دولتان من الأعضاء الدائمين التطبيق القانوني السليم لقرارات مجلس الأمن، وتفرض بالتالي على شعب العراق العريق معاناة قاسية شملت كل نواحي الحياة.

إن من حق العراق أن يطالب بكل قوة بتغيير هذا الموقف الجائر وغير الشرعي بأسرع وقت وأن يتوخى الوضوح الكامل في موقف مجلس الأمن من مطالبه العادلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد بطرس سولومون وزير خارجية اريتريا.

السيد سولومون (اريتريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ السيد أمارا إيسي على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. وإنني لعلّ ثقة من أنه سيقود مداولاتنا بحكمة ومهارة.

واسمحوا لي أيضاً أن أشارك في فرحة شعب جنوب افريقيا الذي استأصل الفصل العنصري بعد لأي وأقام مجتمعا تعدديا سيعين فيه جميع مواطني جنوب افريقيا في الوثام والحرية والمساواة، بغض النظر عن خلفياتهم الإثنية أو الدينية أو الطبقية. إن في انتصارهم انتصارا للخير على الشر وإشادة بمفهوم الوحدة في التنوع، فضلا عن كونه مثالا فريدا للكفاح المتضافر والمتواصل والناجح للانسانية ضد الاعتداء الآثم على كرامة الانسان ونبالته.

ويسعدنا أيضاً أن نشير إلى أن خصوما منذ عهد بعيد في الشرق الأوسط قد اقتربوا بعضهم من بعض بما يكفي لحل بعض من أكثر مشاكل عصرنا استعصاء على الحل عن طريق المفاوضات القائمة على التفاهم والتوفيق بين مصالح جميع الأطراف. وإننا نرحب بالاتفاقات التي تم التوصل إليها بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك بالاتفاقات اللاحقة التي تم

لذلك، ستظل المساعدة الدولية في حالات الطوارئ، وبالأخص، المساعدة الانمائية، ذات أهمية حيوية طيلة سنوات قادمة في التغلب على آثار عقود من الحروب والاضطرابات. ونحن في حكومة إريتريا، بالاقتران بشركائنا في المنطقة، ندرك أن التنمية الاقتصادية المستدامة والموثوق بها إنما تكمن في التعاون الاقليمي الفعال الذي يقوم على أساس من السلم والاستقرار الدائمين. وبهذه الروح، نحن وشركاؤنا على استعداد لتجميع مواردنا لكفالة السلم الاقليمي عن طريق آليات التعاون والتشاور الوثيقيين لمنع الصراعات وحلها، وتوسيع مجالات التفاعل والتعاون الاقتصاديين.

وفي ظل هذه الخلفية، وفي إطار النهج الاقليمي، حاولنا معالجة مسألة السعي إلى تحقيق الأمن الجماعي في منطقتنا. ففي الصومال، قامت بلدان المنطقة، برئاسة الرئيس ميليس زنادي، رئيس اثيوبيا، بالكثير لاستعادة الحياة الطبيعية إلى البلد وذلك بدفع الفصائل المتحاربة إلى طاولة التفاوض. وقد استكمل هذا الجهد الاقليمي واستخدم كرابطة حيوية للتدخل الدولي في عدد من المنعطفات الحرجة.

وفي هذا الصدد، نعتقد أن الوقت قد حان لأن تقرر الأمم المتحدة أن تركز في الفترة القادمة فقط على تقديم المساعدة لإعادة تأهيل وتعمير الصومال، البلد المدمر. ونحن مقتنعون بأن الرأي الذي تقدم به البعض في الأيام القليلة الماضية في أن تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال حيوي للمصالحة السياسية وسيعززها، ينطوي على خطأ جسيم. فالواقع أن كل الدلائل من ذلك البلد تشير إلى أن هذا الاجراء من المحتمل أن يعقّد العملية أو يؤخرها. ومن ناحية أخرى، ينبغي أن تأخذ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، على عاتقها مواصلة عملية المصالحة السياسية التي يسرتها في الماضي وأن تشجعها.

وفي السودان طبقت بلدان المنطقة نفس النهج الاقليمي، واقترحت أطرا مختلفة لحل الصراع من أجل تسهيل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة، تأخذ في الاعتبار أفضل مصالح ورفاه الجانبين. وهنا، أيضا، يتعين على المجتمع الدولي أن يشجع الجهود الاقليمية التي يجري الاضطلاع بها تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية وأن يؤيدها.

القضايا الهيكلية برؤية جديدة وجراًة، والغرض النهائي من ذلك أن تُغرس وتبني في المنظومة دينامية تمكّنها من الاستجابة فورا للحقائق العالمية المتغيرة والتكيف معها.

وفضلا عن ذلك، نرى أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تؤكد تأكيداً كبيراً على وضع نظام موثوق به للانداز المبكر يمكنها من أن تتجنب الكوارث والصراعات. ويمكن للدور النشط، لا الدور القائم على رد الفعل، من جانب الأمم المتحدة أن يقطع شوطاً طويلاً صوب تقليل المعاناة الانسانية، إن لم يكن منعها، وصوب الحد من الكوارث والصراعات بتكلفة أقل للمجتمع الدولي.

ثانياً، تؤكد كل الأدلة المتاحة بشأن بنية الأمم المتحدة الحاجة إلى إعادة الهيكلة على أساس التوازن بين قوى المركزية وقوى اللامركزية. وقد تتطلب بعض المشاكل، مثل البيئة والسكان ونزع السلاح، إجراء دولياً منسقاً وسلطة مركزية. والبعض الآخر، بما في ذلك انهيار النظم السياسية والصراعات الاقليمية داخل الدول. قد يكون من الأفضل والأحسن فهمه وحله عن طريق المنفذين الاقليميين والمؤسسات والنهج الاقليمية. وهكذا، يضحى من الحتمي وضع وتنفيذ ترتيب دينامي يحقق التوازن بين المركزية واللامركزية، لإيجاد الأساس القانوني المنشود لإقامة نظام عالمي جديد يستند أساساً إلى ثقافة سياسية تقوم على أساس السلم والعدالة والرفاه الاقتصادي والبيئة السليمة. وينبغي أن يكون الاضطلاع بهذا الدور الحفاظ هو الشغل الشاغل للأمم المتحدة. وهذه البيئة وحدها يمكن أن تجعل المنظمة عاملاً فعالاً يحمي ويعزز السلم والتنمية وحقوق الانسان.

إن الحالة في القرن الافريقي لا تبعث قط على الارتياح وإن كانت تتحسن يوماً بعد يوم. ولعله يتعين عليّ أن أؤكد هنا إن الفاقة التي تعصف بالمنطقة بأسرها هي من صنع الانسان إلى حد كبير ولا يمكن أن تعزى إلى تقلبات الطبيعة كما يزعم في أحيان كثيرة. لقد استنفدت عقود من الحروب والنزاعات الأهلية الطاقات والقدرات المنتجة وآليات حل المشاكل لدى السكان، مؤدية بهم إلى أن يكونوا عرضة للتأثر بسهولة حتى للاختلالات الطفيفة في أنماط سقوط الأمطار والكوارث الطبيعية.

ولا شك في أن هذه الأحداث تعزز ضرورة اتخاذ تدابير وقائية وربما الحاجة إلى إجراء تقييم جديد للقيود التقليدية على قدرة الأمم المتحدة في حفظ السلام.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠

ما زلنا نواجه بعض المشاكل الرئيسية الموجودة معنا منذ سنوات عديدة وفي الواقع هناك مشاكل أخرى جديدة. فمثلاً، الأزمة في يوغوسلافيا السابقة لا يبدو أنها تقترب من الحل. وما الأحداث في رواندا إلا تذكرة مأساوية بالحقاقة الانسانية وقد تركت أثراً لا يمحي على الضمير الجماعي للانسانية.

